

الرسالة ٣٣٩

## أصالة النشأة في النحو العربي

أ. د. محمد الصماري

كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة صفاقس  
تونس

د. نور الهدى لوشن

قسم اللغة العربية - كلية الطالبات - جامعة الشارقة  
دولة الإمارات العربية المتحدة

**المؤلف:****أ. د. محمد الصماري**

- دكتوراه مرحلة ثالثة من جامعة السربون (باريس) ١٩٧٨م.
- أستاذ في اللغة والآداب العربية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة صفاقس - تونس.

**الإنتاج العلمي:**

- ١ - كتاب التفاضل اللغوي، ٢٠١٠م - تونس.
- ٢ - كتاب في اللسانيات، ترجمة عن اللغة الفرنسية، تحت الطبع.
- ٣ - معجم اللسانيات للكاتب ديبوا - ترجمة عن اللغة الفرنسية، بالاشتراك مع د. نور الهدى لوثن " قيد الإنجاز".
- ٤ - كتاب بحوث في اللغة " تحت الطبع".

**المؤلفة:****د. نور الهدى لوشن**

- دكتوراه من جامعة السربون، الجزائر، ١٩٩٠.
- أستاذة علم اللغة، قسم اللغة العربية، كلية الطالبات، جامعة الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة.

**الإنتاج العلمي:****أولاً- الكتب:**

- ١ - حروف الجر في العربية بين المصطلح والوظيفة (تأليف).
- ٢ - علم الدلالة - دراسة وتطبيق (تأليف).
- ٣ - علم الدلالة (ترجمة عن اللغة الفرنسية).
- ٤ - مباحث في علم اللغة ومناهج البحث اللغوي (تأليف)، وهو مقرر بجامعة الشارقة منذ تسع سنوات.
- ٥ - وقفة مع الأدب المحمي (تأليف).
- ٦ - أسرار الحروف (ترجمة عن اللغة الفرنسية).

**ثانياً - البحوث:**

- ١ - مسيرة الحرف وإشكالية النطق والكتابة.
- ٢ - الحرف العربي من أين؟
- ٣ - في اللسانيات (ترجمة عن اللغة الفرنسية).
- ٤ - توظيف الرمز في ظل الإيحاء اللغوي.
- ٥ - المنهج البنوي مدرسة لغوية.
- ٦ - التضمين والاقتناس في ضوء التناس.
- ٧ - التناس بين التراث والمعاصرة.
- ٨ - إشكالية المصطلح بين النظرية والتطبيق.
- ٩ - أثر التلفاز في الطفل ولغته.



## المحتوى

١٣	..... الملخص
١٥	..... أصالة النشأة في النحو العربي
١٧	..... ١ - فرضية تأثير النحو العربي بالنحو الهندي
٢٤	..... ٢ - فرضية تأثير النحو العربي بالنحو الفارسي
٢٨	..... ٣ - فرضية تأثير النحو العربي بالنحو السرياني
٣١	..... ٤ - فرضية تأثير النحو العربي بالمنطق الأرسطي
٦٠	..... ٥ - فرضية تأثير النحو العربي بالنحو اليوناني
٦١	..... - ما مسالك النحو الإغريقي إلى النحو العربي؟
٦٩	..... الخاتمة
٧٣	..... الهوامش
٨٥	..... المصادر والمراجع



## المخلص

يتناول البحث التأصيل لنشأة النحو العربي، وبيان تصنيف أقسامه. ويتوفر البحث على دراسة الفرضيات التي سبقت تفسير نشأة النحو العربي واحتمال تأثرها بأنحاء اللغات القديمة، وأهم هذه الفرضيات التأثر بالنحو الهندي، أو النحو الفارسي، أو النحو السرياني، أو المنطق الأرسطي. ويتخذ البحث من قضية أقسام الكلام وما تثيره من إشكالات محوراً لتحقيق قضية التأثر والتأثير لينتهي من مناقشاته إلى إثبات أصالة نشأة النحو العربي، وصدوره عن الظرف العربي الخاص، وعدم تأثره بهذه المؤثرات الأجنبية المفترضة. فهو عربي، خالص العروبة من حيث النشأة، أما تأثره بالمنطق الأرسطي فقد جاء في مرحلة تاريخية متأخرة.





## أصالة النشأة في النحو العربي

إن تصنيف أقسام الكلام يضرب بجذوره في أعماق أعمق التاريخ اللساني القديم؛ فقد ظهر بظهور دراسة الكلام نفسها. أما أقسام الكلام فقد وجدت قبل هذه الدراسة بأحقاب، وهي قديمة قدم اللغة الإنسانية، ووجودها مرتبط بهذه اللغة ارتباطاً لا يخون؛ ذلك أن الكلام يتألف من هذه الأقسام: فوجوده يقتضي بالضرورة وجودها، وأياً ما يكن قدم الدراسة التي صنّفت أقسام الكلام، فإن هذه الأقسام، هي جودة يقتضي بالضرورة وجودها: هذه الأقسام أقدم منها وجوداً؛ إذ إن تصنيف أقسام الكلام معناه أن هذه الأقسام كانت - بعد - موجودة، وأن الدارسين قد تتبعوها بالملاحظة والوصف، واستخرجوها من كلام أهل اللغة، فوجودها - ظاهرة لسانية - وجود بالقوة، ووجودها - مصطلحاً نحوياً وثمرتاً من ثمرات البحث - وجود بالفعل. وهكذا فإن أقسام الكلام سابقة بالضرورة نظرية أقسام الكلام، وما كان للنظرية أن تكون إلا وهي تتخذ أقسام الكلام موضوعاً.

وإذا أولى الدّارس وجهه شطر نحو العربية، واستشهد كتاب سيبويه (ت ١٨٠هـ) - والرجل أعظم نحاة العرب على الإطلاق، وكتابه " قرآن النحو " - وجد فيه وفي ذلك النحو ما يثبت بالبرهان والحجة اللائحة أن مبحث أقسام الكلام يأوي من التفكير اللساني العربي إلى ركن شديد.

وقد قدح غير واحد من المستشرقين ومن الدّارسين العرب المحدثين في أصالة هذا المبحث وأن نشأته نتيجة لمؤثرات أجنبية. وهم يصدرّون في ذلك عن رأي شائع عمدته أن النحو العربي في طور نشأته ما كان بمعزل عن الفكر الأجنبي وعن التأثير به، ويجملون المصادر التي استند إليها النحاة وهم يضعون علم العربية في النحو الهندي، والنحو الفارسي، والنحو السرياني، والمنطق الأرسطي، والنحو اليوناني. فما نصيب هذا الرأي من الصحة؟ أكان النحو إبان نشأته متأثراً بالفكر الأجنبي بقطع النظر عن أصحاب هذا الفكر، مديناً له بأهم خواصه ومكوناته؟ أم كان - في

هذه المرحلة من تاريخه - وليد بيئته الإسلامية وظروفه الموضوعية وسمات منهجه الذاتية؟ وهل يمكن لدراسة أقسام الكلام في ضوء كتاب سيبويه خاصة أن يقطع بصحة أحد الرأيين وبخطأ الآخر؟

## ١ - فرضية تأثر النحو العربي بالنحو الهندي

يرى المستشرق الألماني (كارل فولرس) K. Vollers أن النحو العربي قد تأثر أحد فروعه - وهو علم الأصوات - بالنحو الهندي كما صاغه (بانيني)، وأن الدّارس للنحويين المتصورين لا يسعه إلا أن يلاحظ ما بينهما من مناسبة، خاصة فيما يتعلق بمخارج الحروف<sup>(١)</sup>. واعتقد المستشرق الهولندي (كيس فرستيغ) هذا المذهب " فإن التبويب الأول للأصوات العربية المتبع في كتاب العين للخليل جاء بتأثير من اللغة الهندية؛ لأن مثل هذا التصنيف يستخدم في الأبجدية الهندية"<sup>(٢)</sup>.

وممن جنح إلى هذا المذهب أيضاً الباحثان المصريان أحمد مختار عمر وشوقي ضيف؛ فالباحث الأول لا ينفي أن يكون " هناك احتمال - مجرد احتمال - بوجود تأثير هندي على الخليل لا يتجاوز الترتيب الصوتي للحروف الهجائية مع البدء بأعمقها مخرجاً"<sup>(٣)</sup>. ويرى الباحث الثاني أن صنيع الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ) " يلتقي فيه بعض الهنود في ترتيبهم لحروف لغتهم السنسكريتية وربما عرف ذلك من بعض نازلتهم في وطنه"<sup>(٤)</sup>.

ومن الدارسين من يذهب إلى أن الخليل قد تأثر بعلماء الهند في مجال العمل المعجمي؛ فقد قرر محمد إسماعيل الندوي " أن الهنود قد أثروا في وضع المناهج للقواميس العربية"<sup>(٥)</sup>. ويحصر أحمد مختار عمر هذا التأثير في بعض المسائل المتعلقة بالمترادف والمشارك، فما وضعه أوائل العلماء العرب من مصنفات في ذلك "كان من أثر دراسات لغويي الهنود في هذا المجال من البحث"<sup>(٦)</sup>.

والحق أن تأثير النحو الهندي في نحو العربية لا تنصره حجة قاطعة، ولا يوجبه دليل قوي، وهو إلى مجرد الفرضية أقرب منه إلى رصانة العلم وحقائقه الموضوعية، وإن كتب التراجم والطبقات لا تشير إلى أن الخليل بن أحمد كان على

معرفة باللغة الهندية القديمة، ولا أنه قد نظر في نحو (بانيني)، أو أتاه حديثه وحديث أنحاء الهند ومدارسها.

ثم إن ترتيب مخارج الحروف عند الخليل يختلف عن ترتيبها عند الهنود. وتقرر مقدّمة كتاب العين أن الخليل قد اهتدى إلى هذا الترتيب بعد إعمال الفكر والروية.

يقول الليت :

"فأعمل فكره فيه فلم يمكنه أن يبتدئ التآليف من أول ا - ب - ت - ث - وهو الألف؛ لأن الألف حرف معتل، فلما فاته الحرف الأول كره أن يبتدئ بالثاني - وهو الباء - إلا بعد حجة واستقصاء النظر. فدبر ونظر إلى الحروف كلها فوجد مخرج الكلام كله من الحلق، [و] وجد العين أدخل الحروف في الحلق، فجعلها أول الكتاب، ثم ما قرب منها الأرفع فالأرفع حتى أتى على آخرها وهو الميم" (٧).

فترتيب الخليل لمخارج الحروف العربية هو - إذن - نتيجة الاجتهاد الشخصي واستقصاء النظر، وتتبع خواص الأصوات العربية وعرضها على محك الذوق "وإنما كان نواقه إياها أنه كان يفتح فاه بالألف ثم يظهر الحرف، نحو: اب، اث، اح، اع، اغ" (٨).

ما كان صاحب العين ليحتاج إلى ذلك كله لو كان بين يديه إمام مبين أو كان يقلّد منهجاً نهجه قبله نحاة الهند القديمة.

تجدد الإشارة إلى أن رأي (فولرس) قد ردّه غير واحد من المستشرقين، فإذا كان (بروكلمان) قد نوّه به في تاريخ الأدب العربي (٩) فقد تخطى عنه في نيل التاريخ (١٠)، وأرسى مذهبه في القضية على أنه "لا تأثير للهند... في علم الأصوات العربي كما زعم (فولرس)، وإن وجدت بعض المشابهات العارضة اتفاقاً من طبيعة البحث" (١١).

وينفك من بطلان رأي (فولرس) بطلان ما استند إليه من آراء، من جهة أن فساد الأصل يؤذن بفساد الفرع.

وربما كانت العبارات التي صيغ بها هذا الرأي تؤنن بفساده وبطلانه، فوجود تأثير هندي صوتي في كتاب العين إنما هو - كما يقول أحمد مختار عمر - " مجرد احتمال"، ومجرد الاحتمال لا تجب به حجة التأثير. بل إن أحمد مختار عمر ليضيق على هذا الاحتمال تضييقاً يسلبه صفة "المجرد" نفسها. وكيف لا يكون الأمر كذلك والباحث يقرّر "أن الترتيب الصوتي عند الخليل - وغيره من النحويين العرب - يختلف اختلافاً كبيراً عن ترتيب الهنود" <sup>(١٢)</sup>. وإن المنهج الذي اتبعه الهنود في دراسة الأصوات غير المنهج الذي اتبعه الخليل واللغويون العرب، فـ " دراسة الهنود للأصوات قد تميزت بوضع مقاييس محدّدة ... لا نجد لها نظيراً عند اللغويين العرب" <sup>(١٣)</sup>، والهنود - فوق هذا وذاك - يجعلون علم الأصوات قسيم النحو؛ أي أنّ كلاهما فرع من فروع الدّراسة اللّسانية، وليس علم الأصوات بفرع من فروع النحو. ولا تستقل الدّراسة الصوتية عند العرب عن النحو <sup>(١٤)</sup>.

ثم إن أحمد مختار عمر يقرّر " أن الخليل - وإن كان من المحتمل أن يكون قد سمع بالترتيب الصوتي الهندي - فقد خالفه عند التطبيق" <sup>(١٥)</sup>. فلو تأثر بالترتيب الصوتي الهندي لرشح التطبيق بهذا التأثير، والباحث ينفي ذلك نفيّاً.

وأما ما جاء به شوقي ضيف من أن الخليل عرف المباحث الصوتية عند الهنود وأن سبيله إلى ذلك كان «بعض نازلتهم في موطنه» فيقوم على مجرد الاحتمال، ولو وجد شوقي ضيف أدلة تقطع بتأثير المباحث الصوتية الهندية في الخليل لما أحوج إلى «ربما» وإلى «يبدو» و«يظهر»، وهي كلمات لا تخرج بالقضية من عالم الظن والتخمين إلى عالم اليقين، ولا تقنع أدنى إقناع بأن الخليل قد عرف المباحث الصوتية من بعض نازلة الهنود في موطنه؛ إذ لا دليل على أنه قد اتصل بهم وأنهم كانوا - على فرض اتصاله بهم - من علماء النحو؛ بل من العلماء مطلقاً، وأنهم - على فرض اتسامهم بالعلم، واختصاصهم في النحو - قد أثروا فيه تأثيراً جعل صنيعة يلتقي بصنيع الهنود في ترتيب الحروف السنسكريتية.

والقول بتأثير العمل المعجمي الهندي في العمل المعجمي عند العرب - لا

تشهد له حقائق التاريخ، ولا حقائق النشاط المعجمي الهندي نفسه وخواصه الذاتية، وقد أثبت ذلك غير دراسة حديثة، فمن جهة التاريخ لا يمكن لهذا التأثير أن يتحقق؛ إذ "إن فترة النشاط المعجمي كانت في القرن الثاني عشر، وهو وقت كان العرب فيه قد أنتجوا بعضاً من معاجمهم العظيمة" (١٦). فصناعة المعاجم عند العرب سابقة صناعة المعاجم عند الهنود، وليس للسابق أن يتأثر باللاحق، وأن يكون للهنود معاجم وضع أقدمها قبل القرن السادس الميلادي (١٧) لا ينفي هذه الحقيقة، فما كان للهنود - في المجال المعجمي - منهج يأخذون أنفسهم بقواعده لوضع معاجمهم، "والنظام المثالي لم يوجد مطلقاً في معاجم الهنود" (١٨). فأنتى يصح - والحال هذه - ما يذهب إليه الندوي من أنهم قد أثروا في وضع المناهج لقواميس العربية؟ بل إن بعض الدارسين يجعل النشاط المعجمي الهندي بمعزل عن " مواصفات " المعجم بالمعنى العلمي الدقيق للكلمة. يقول (هايوود):

هل تسمى الأعمال المعجمية عند الهنود معاجم؟ هذه النقطة محل مناقشة (١٩).

ومعنى هذا القول أن من الدارسين من يرى أنه كان للهنود أعمال معجمية وأنه لم يكن لهم معاجم، فقد كانت هذه الأعمال تفتقر إلى الخاصة المعجمية؛ أي إلى ما يجعل من عمل ما معجماً. وقد بين (ويبر) - وهو يدرس تاريخ الأدب الهندي - "أن المعاجم السنسكريتية - بالمعنى العلمي - لم تظهر إلا في وقت متأخر" (٢٠).

وإن اطلاع أحمد مختار عمر على هذه الدراسات الحديثة هو الذي جعله يتخلى عما قال به في "البحث اللغوي عند الهنود"، ويستبدل به في "البحث اللغوي عند العرب" قولاً آخر عمدته أن "ليس هناك احتمال لوجود تأثير هندي على فن المعاجم العربية، بل العكس هو الاحتمال القائم... وليست أسبقية العرب في مجال المعاجم مقررّة بالنسبة للهنود وحدهم بل بالنسبة للعالم أجمع" (٢١).

وإذا كان لا يصح - تبعاً لما تقدم - أن يكون النحو العربي قد تأثر بالنحو

الهندي في مجالي الأصوات والمعاجم، فهل يصح أن يكون قد تأثر به في مجال "نظرية أقسام الكلام"؟

إن نحو (بانيني) - وهو أقدم نحو حفظته الأيام من الضياع - قد حصر الكلام في أربعة أقسام، وهي: الاسم والفعل والحرف والأداة. وترتبط هذه الأقسام - على المستوى التصوري - بالجواهر والصفة والحدث والربط<sup>(٢٢)</sup>. وأما على مستوى الدور الذي تقوم به الكلم وقد ضم بعضها إلى بعض، والتفت في كنف نظام الجملة وبنيتها - فترتبط بالفاعلية والمفعولية والآلة والاستفادة والغاية والمكان<sup>(٢٣)</sup>. وهي تجري على أربعة مجار هي الرفع والنصب والجر والجزم<sup>(٢٤)</sup>.

ولا تخلو نظرية أقسام الكلام في السنسكريتية وفي العربية من وجوه الشبه: فالاسم والفعل والحرف مما تشترك فيه النظريتان، والفعل فيهما يدل على حدث وعلى زمان ماضٍ أو حاضر أو مستقبل. وقد اهتمت النظريتان بظاهرة "اسم الفعل": وطرحتا - وهما تدرسان الحرف - قضية دلالاته على معنى في نفسه أو في غيره. ولكن ما بين النظريتين من وجوه الشبه لا ينهض وحده دليلاً على تأثر النحو العربي بالنحو الهندي؛ ذلك أن الاسم أو الفعل أو الحرف ظاهرة من ظواهر اللغة، وهو موجود في اللغة قبل أن يسطره العلماء في الكتب بأحقاب من السنين، فهم ما سطوروها في الكتب إلا وقد وجدوها بعد اللغة. وعلى هذا التأثر أو التأثير لا يتعلق - إن وجد - بهذه الظواهر من حيث إنها معطيات لغوية موضوعية، وإنما يتعلق - مثلاً - بكيفية معالجتها وتصنيفها وضبط معاييرها. إن الاسم والفعل والحرف لما يأتلف منه الكلام العربي كما يأتلف الكلام في السنسكريتية منه ومن الأداة، وإذا بطل أن تكون اللغة العربية قد تأثرت في أقسام كلمها باللغة السنسكريتية بطل - بطريق الاستتباع - أن يكون النحو العربي قد تأثر بالنحو الهندي في ما يخص أقسام الكلام عدداً وسمات نوعية:

ولنفي هذا التأثير - بعد ذلك كله - دليلاً: دليل خارجي ودليل داخلي:

أما الدليل الخارجي فقوامه أمران: أولهما أنه لم يكن للهند - زمن نشأة

النحو العربي - من الصلات بالعرب ما يؤهل نحوهم لأن يؤثر في نحو العرب، فإذا وجد شبه بين النحويين وجب ردّه إلى مجرد المصادفة، وإلى أنه - في ميدان اللغات أيضاً - قد يقع الحافز حيث الحافز: وثانيهما أن نحو (بانيني) ما كان يعرفه علماء العربية لا إبان نشأة النحو العربي ولا بعدها، ولا كان يعرفه غيرهم؛ فاللغة السنسكريتية القديمة لم يكتشفها فقهاء اللغة الغربيون إلا في أواخر القرن الثامن عشر ولم يعرف نحو (بانيني) إلا في أواسط القرن التاسع عشر، فأنى لنحاة العربية أن يتأثروا به؟ والطريف أن يؤثر هذا النحو - بعد وضعه بآلاف من السنين - في التفكير اللساني الحديث تأثيراً بالغاً، حتى لقد عدّ بعض علماء اللغة (بانيني) "جد البحوث العلمية الحديثة"<sup>(٢٥)</sup>. وعدّوا نظرية (بانيني) الهندية "بداية أخرى من بدايات اللسانيات"<sup>(٢٦)</sup>.

وأما الدليل الداخلي، فعمدته أن الموازنة بين أقسام الكلام في السنسكريتية وفي العربية تنفي نفياً قاطعاً أن يكون للنحو الهندي تأثير في "نظرية أقسام الكلام العربي" لا إبان نشأتها ولا بعد هذه النشأة؛ بل إن الموازنة بين النحويين لتمكّن من القول إن أوجه الاختلاف الجذري بينهما يتجاوز مسألة أقسام الكلام إلى غيرها من المسائل، فقد "اكتشف اللغويون المحدثون اللغة السنسكريتية ونحوها وصرفها وقارنوها بلغات أخرى من فصيلتها. وليس في ما اكتشف ودرس ما يشير إلى صلة بالدراسات اللغوية العربية"<sup>(٢٧)</sup>.

ونحن إذا تدبرنا كتاب (لويس رنو) - Louis Renou - "في المصطلحية النحوية للغة السنسكريتية"<sup>(٢٨)</sup> و "المعجم المفهرس لكتاب سيوييه"<sup>(٢٩)</sup> - وهو من وضع المستشرق الفرنسي (جيرار تروبو) - وجدنا فيهما ما يقطع بنفي تأثر النحو العربي - في مسألة أقسام الكلام وفي غيرها من المسائل - بالنحو الهندي. ويختلف النحوان منهجاً كما اختلفا مسائل نحوية، فإنه "ليس هناك وجه شبه بين المدرسة البانينية ومنهج سيوييه في الكتاب، أو منهج أي نحوي عربي جاء بعد سيوييه حتى



يومنا الحاضر" (٣٠)؛ ولكن أبا الريحان البيروني "في تحقيق ما للهند من مقولة" يأتي بخبر قد يوهم بغير ذلك وبأن النحو الهندي قد أثر في نشأة النحو العربي. يقول البيروني (ت ٤٤٠هـ) في مبدأ علم اللغة الهندي ويسمى "باكرن" (٣١) قالوا: في أولية هذا العلم ... أن أحد علماء الهند ذهب ... إلى "مهاديو" مصلياً مسبحاً متضرعاً إلى أن ظهر له وأعطاه قوانين يسيرة كما وضعها في العربية أبو الأسود ووعده "التأييد فيها بعدها من الفروع" (٣٢).

ولا يمكن أن يعول على هذا الخبر للقول بتأثر أبي الأسود الدؤلي (ت ٦٩هـ) بالنحو الهندي، فهو لا يدل - لا نصاً ولا تأويل نص - على هذا الزعم، فقصة أولية النحو الهندي قصة أسطورية تتدخل فيها الآلهة لتعليم "النحو وتصاريح الكلام" (٣٣) وتعد التأييد في تفریح الفروع، وقصة أولية النحو العربية بمعزل عن الطابع الأسطوري وهي صحيحة بالإمكان وإن جاز أن لا تكون صحيحة بالفعل. وأما قول البيروني:

"كما وضعها في العربية أبو الأسود" - فهو مجرد إشارة إلى شبه بين النحو الهندي والنحو العربي وجهه أن كلاً منهما - في مبدأ أمره - جملة يسيرة من القوانين، ولكن اشتراكهما في هذا الوجه لا يعني تأثير أحدهما في الآخر، فكل نحو - أول ما يكون - قوانين يسيرة، ثم تؤصل بعد ذلك أصوله وتفرع فروعه، فما من علم - قديم أو حديث - إلا وهو يشبه النحو الهندي في هذا الجانب أ فيلزم من ذلك أن يكون كل نحو تال للنحو الهندي قد تأثر به؟

إن القول بتأثر أبي الأسود بالنحو الهندي تدحضه حقائق تاريخ الصلات بين الهند والعرب؛ فأبو الأسود الدؤلي قد عاش قبل هذا التاريخ، ولا يمكن أن يكون قد وضع من النحو ما وضع، وعمدته في ذلك "البيكرن الهندي". ونكتة المسألة أن النحو العربي لم يتأثر - في منعرجات تاريخه جميعاً - بالنحو الهندي، ولا يمكن - تبعاً لذلك - أن تكون نظرية أقسام الكلام في النحو العربي قد تأثرت بالنحو الهندي وبنظرية أقسام الكلام فيه لا من حيث نشأتها ولا من حيث سائر أطوارها.

## ٢ - فرضية تأثر النحو العربي بالنحو الفارسي

صدرت فرضية تأثر النحو العربي بالنحو الفارسي عن ثلة من المستشرقين. منهم المستشرق الانجليزي (دي بور) - De Boer - والسبيل إلى ذلك - في رأيه - ما ترجمه عبد الله بن المقفع (ت ٧٥٩م)، فإنه "يسر للعرب الاطلاع على كل ما كان في اللغة الفهلوية من بحوث لغوية<sup>(٣٤)</sup>..." ومنهم المستشرقان الفرنسيان (هنري فليش) و(جيرار تروبو): فقد كانت البصرة مركزاً من أهم مراكز الاتصال بالثقافة الفارسية<sup>(٣٥)</sup>، وكان سيويوه والكسائي (ت ١٨٩هـ) فارسيين<sup>(٣٦)</sup>، أما المستشرق الانجليزي (ج. براون) - فيرى أن ما في علوم العرب من فضائل إنما مرده إلى الفرس وحدهم، ويقرر ذلك قائلاً:

خذ مما يسمى - في العادة - علوم العرب من تفاسير وحديث، وكلام، وفلسفة، وطب ومعاجم لغوية، وتاريخ، وتراجم، ومن نحو عربي ما أسهم به الفرس من أعمال تجد أن خير ما كتب من هذه الأعمال قد تولوه<sup>(٣٧)</sup>.

وما يأتي به القوم فرضية لا ترجح، فضلاً عن أن تسلم إلى يقين، فلئن صح أن ابن المقفع قد يسر للعرب الاطلاع على جوانب من حضارة الفرس، إن من المبالغة أن يدعى لهذا الاطلاع صفة العموم والشمول. وفي "فهرست" ابن النديم (ت ٤٣٨هـ) طائفة من الكتب التي نقلها ابن المقفع من اللسان الفارسي إلى اللسان العربي<sup>(٣٨)</sup>، وليس فيها ما يتعلق بالأبحاث اللغوية.

وأن تكون البصرة متفتحة على الثقافة الفارسية لا يقطع بتأثير النحو الفارسي في النحو العربي، وأن يصل أصداء هذه الثقافة إلى مسامع النحاة العرب الأوائل لا يعني أن ذلك كان من التمكن في عقل النحوي، ومن الاستقرار في وعيه اللساني بحيث "يتمثله ويتقنه الإتقان الذي لا بد منه ليتصرف فيه ويكيفه بحسب مقتضيات اللغة التي وضع نحوها. ومن العسير ... أن نتصور أنه يتسنى بناء علم

جديد على أسس مستعارة، لم تؤخذ من مصادرها مباشرة، أو على الأقل من مصادر مكتوبة وإنما نقلت مما يمكن أن يكون قد وصل عن طريق الرواية" (٣٩)، على أن استعارة هذه الأسس نفسها لا تثبتها الوثائق التاريخية، وكان يمكن البت في قضية التأثير والتأثير لو كنا على معرفة بالنحو الفارسي القديم، فنوازن بينه وبين النحو العربي إبان نشأته. ولكن الأيام لم تحفظ لنا هذا النحو " فنحن لا نعلم شيئاً من أمر النحو الفارسي القديم" (٤٠)، كما يقول (جيرار تروبو) (٤١). وعلى هذا فالقول بتأثر النحو العربي بالنحو الفارسي مجرد " رجم بالغيب ". ولا يلزم من كون سيبويه أو الكسائي فارسياً أن يكون لنحو الفرس تأثير في نحو العرب؛ فاللغة الفارسية التي يمكن لسيبويه والكسائي أن يعرفاها ليست هي الفارسية القديمة؛ فقد هجرها الاستعمال منذ سقوط الإمبراطورية الأخمينية (٣٣٣) ق م (٤٢)، ولا هي الفارسية الوسيطة؛ فقد كان استعمالها من شعائر العهد الساساني وطاعة الملوك الساسانيين، فلما ذهب ربحهم بالفتح العربي (٦٤٢م) ذهب لغتهم، وإنما هي اللغة الفارسية الحديثة، وقد تشكلت خواصها في القرن السابع الميلادي؛ أي إثر الفتح العربي، فهي قد تكونت في كنف الحضارة العربية الإسلامية فتأثرت تأثراً عميقاً باللغة العربية في حصيلتها اللغوية، وفي مصطلحاتها العلمية، وفي بناها الصوتية والصرفية والتركيبية والدلالية، واقتصر استخدامها على الحياة اليومية المحلية، ولم ترق إلى مصاف لغات الكتابة والتأليف إلا في القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي. معنى ذلك أنها ما كانت تدرس زمن سيبويه والكسائي وأن نحوها لما يوضع، ولو وضع لكان هو المتأثر بنحو العربية. وإذا أمكن سيبويه والكسائي أن يعرفا فارسية عصرهما، فإن الأمر يتعلق بمعرفة المتكلم السامع لغته وليس بمعرفة العالم قوانينها ومبادئها العامة وأوليات نسقها ومسلماته، فهما يحكما ملكة الفارسية عملاً، ولا يعرفان قوانينها علماً، فما كانت سن كل منهما تسمح له بأن يبني منوالها النحوي، فالكسائي قد " دخل الكوفة وهو غلام" (٤٣)، ودخل سيبويه البصرة وهو في السن نفسها (٤٤). ثم إن الرجلين ما كانت ميولهما الأولى لسانية نحوية، فسيبويه "إنما قدم البصرة ليكتب الحديث" (٤٥)، ثم ترك ذلك وطلب النحو، واختص الكسائي - أول

ما اختص - في القراءات القرآنية، وهو أحد القراء السبعة المشهورين، و " إنما تعلم النحو على الكبر" <sup>(٤٦)</sup>. وعلى هذا، فإن النحو الذي طلبه الرجال لا يمكن أن يأتيه التأثير بالفارسية من قبلهما. وما جاء به المستشرق الإنجليزي (ج. براون) على بعد من الحقيقة العلمية، فليس بصحيح - أولاً - أنه ما من علم من علوم العرب إلا وقد تولى الأعاجم خير ما كتب فيه. فلئن تولى ذلك أمثال سيبويه والكسائي والفراء (ت ٢٠٧هـ) وابن قتيبة وغيرهم، لقد تولاه أيضاً من العلماء العرب أمثال أبي عمرو ابن العلاء (ت ١٥٤هـ) والخليل بن أحمد وأبي زيد الأنصاري (ت ٢١٥هـ) وغيرهم. وإن سيبويه إمام النحاة ما كان ليبلغ من النحو هذه الدرجة الرفيعة لو لم يلزم الخليل. وقد لاحظ القدماء ما للخليل وعلمه من دين على سيبويه وكتابه: ففي "أخبار النحويين البصريين" أن "عامة الحكاية في كتاب سيبويه عن الخليل" <sup>(٤٧)</sup>. وفي "مراتب النحويين" أن سيبويه ألف الكتاب وقد "عقد أبوابه بلفظه ولفظ الخليل" <sup>(٤٨)</sup>، ولم يخف ذلك عن معاصري سيبويه فإنه "لما مات سيبويه قيل ليونس (ت ١٨٢هـ): إن سيبويه قد ألف كتاباً من ألف ورقة في علم الخليل" <sup>(٤٩)</sup>.

وكان سيبويه نفسه يعد كتابه "مساهمة" في "إحياء علم الخليل" <sup>(٥٠)</sup>. وأصول مدونة "الكتاب" وأركانها إنما هي القرآن والحديث وكلام العرب <sup>(٥١)</sup>: وما كان لسيبويه أن يضع من النحو ما وضع لولا هذه المدونة. وهكذا فإن سيبويه قد أفاد من علم الخليل ومن سماع العرب "الموثوق بعربيتهم" ومن مدونة "عربية الوجه واليد واللسان"، فقد "عمل سيبويه كتابه على لغة العرب وخطبها وبلاغتها. وقد بلغت شواهد الشعر في هذه المدونة ألفاً وخمسين بيتاً" <sup>(٥٢)</sup>.

والحق أن النحو لا يضره أن يكون من أقطابه علماء أعاجم، فقد اندمج هؤلاء العلماء مع علماء العرب في كنف الوحدة الدينية واللغوية، فهم هؤلاء وأولئك خدمة القرآن ولغته، ودين الإسلام وحضارته. وإذا كان سيبويه والكسائي والفارسي (ت ٣٧٧هـ) و الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) عجماً في النسب فليسوا بأعاجم في اللغة العربية، وقد يسر هذا الاندماج تمكين الإسلام لرؤيته للعرق - أو للجنس - قوامها

أن العرق - أو الجنس - ليس ببنية مادية تتعلق بالطبيعي والوراثي والسوماتي، ولكنه بنية رمزية تتعلق بالأيدولوجي والاجتماعي، فـ "جنس" المتكلم باللغة يحدده إرثه الاجتماعي، لا إرثه البيولوجي، وفي هذا الإطار يتنزل قول الرسول - صلى الله عليه وسلم- أن "ليس العربية بأحدكم من أب ولا أم، وإنما هي اللسان، فمن تكلم العربية فهو عربي"<sup>(٥٣)</sup>، وهو قول يجعل مفهوم "الجنس" يتمثل في أن المميزات "الجنسية"، ما عاد يشترط فيها أن تكون عبارة عما لا يمكن تحصيله إلا بالدم، وإنما أصبح شرط تحصيلها تعلم اللغة العربية والانضواء إلى المجتمع الإسلامي وثقافته. وفي ضوء هذه الرؤية السوسولوجية لمتصور "الجنس" أو "العرق" يكون قول براون غير ذي قيمة علمية؛ لأنه يبنيه على مفهومه للجنس أو العرق البيولوجي لا على مفهومه السوسولوجي، ولأنه يذهل عن حقيقة مهمة هي أن العلماء الأعاجم أنفسهم لا يعتقدون كبير اعتداد بنسبهم الأعجمي، فهم يستبدلون به نسباً يكتسب اكتساباً وهو تعلم العربية وتكلمها، وهم لا يجدون غضاضة في ذلك، ويعودونه فضيلة من أعظم الفضائل، ويكفي أن نذكر قول أحدهم وهو الزمخشري:

"الله أحمد على أن جعلني من علماء العربية، وجبلني على الغضب للعرب والعصبية، وأبى لي أن أتفرد عن أنصارهم وأمتان، وأنصوي إلى ليف الشعبوية وأنحاز"<sup>(٥٤)</sup>.

ثم إن قول المستشرق الإنجليزي - على فرض صحته - لا ينهض دليلاً على تأثير الفرس في نحو العرب، فأن يتولوا هذا النحو لا يعني إلا أنهم قد وضعوه واستنبطوا قواعده وقوانينه وخواصه من استقراء كلام العرب، فهم لم يسقطوا عليه ما يخالف مجاري اللغة العربية ولم يلزموه حدوداً غير حدوده ورؤية غير رؤيته، فما جاؤوا به - هو إذن - عربي أصيل، وهو الدليل على أن هذه الأصالة لم يثبتها علماء العربية وحدهم وإنما أثبتتها علماء العجم أيضاً.

### ٣ - فرضية تأثر النحو العربي بالنحو السرياني

يرى إبراهيم مذكور أن وضع النحو السرياني في القرن السادس الميلادي قد تم على مقربة من النحاة العرب الأول... ويعقوب الزهاوي له شأنه في وضع النحو السرياني، وهو معروف في الأوساط العربية<sup>(٥٥)</sup>.

ويرى عبد الحميد حسن أنه إذا كانت طريقة الشكل هي اللبنة الأولى في بناء النحو العربي، فإن هذه الطريقة قد استمدها أبو الأسود الدؤلي من النحاة السريان، فهم الذين ابتدعوا علامات الحركات في لغتهم وأخذها عنهم سائر الساميين<sup>(٥٦)</sup>، ويذكر حسن عون جملة من الأدلة تثبت - في رأيه - تأثر أبي الأسود بعمل النحاة السريان: فأبو الأسود "قد اتخذ بيئة العراق موطناً... ونحن نعلم أن هذه البيئة كانت قبل الفتح العربي وبعده مغزوة باللغة السريانية وبالمعارف السريانية، وكانت إلى جانب ذلك آهلة بالعلماء السريان وميداناً لدراساتهم ومناقشتهم... في مختلف العلوم الإنسانية، ومنها اللغة والنحو"<sup>(٥٧)</sup>.

وأما (جرجي زيدان) فالظاهر عنده "أن العرب لما خالطوا السريان في العراق اطلعوا على آدابهم - وفي جملتها النحو فأعجبهم - فلما اضطروا إلى تدوين نحوهم نسجوا على منواله؛ لأن اللغتين شقيقتان، ويؤيد ذلك أن العرب بدؤوا بوضع النحو وهم بالعراق بين السريان والكلدان. وأقسام الكلام في العربية هي نفس أقسامه في السريانية"<sup>(٥٨)</sup>.

ويرى المستشرق الفرنسي (جيرار تروبو) أنه "يمكن أن نجد تماثلاً ما بين المصطلحية السريانية والمصطلحية العربية في مجال علم الأصوات"<sup>(٥٩)</sup>: فمفاهيم "الحركة" و "الفتح" و "النصب" و "الكسر" و "الجر" و "الضم" و "الرفع" لا تخلو في المصطلحين من المناسبة والمثابته<sup>(٦٠)</sup>.

وهذه الحجج التي يأتي بها القوم هي - في رأينا - حجج داحضة، فأن يكون

ليعقوب الزهاوي شأنه في وضع النحو السرياني لا يعني أن له شأنه أيضاً في وضع النحو العربي، وأنه قد أثر في نشأة هذا النحو، وأن يكون معروفاً في الأوساط العربية لايوجب أن تكون هذه الأوساط قد تأثرت به في وضع النحو العربي.

وليس ما يذهب إليه عبد الحميد حسن وحسن عون بكاف وحده لإثبات الدعوى، وهي تأثر أبي الأسود في نقط المصحف وفي وضع النحو العربي بأعمال السريان، وبيان ذلك "أن النقط الإعرابي معروف لدى غير العرب من السريانيين وسواهم. وقد دعا إلى وضعه عند العرب وعند غيرهم دواعٍ متشابهة في هذا الشأن" (٦١).

ثم إنه من الخطأ أن نعد النقط الإعرابي اللبنة الأولى للنحو العربي، فالإعراب والنقط الإعرابي - أو طريقة الشكل حقيقتان متغايرتان، والإحساس بوجود الظاهرة الإعرابية سابق طريقة الشكل، فليست هذه الطريقة إلا نتيجة من نتائج ذاك ووسيلة من وسائل الإمساك بزمام الإعراب عند قراءة القرآن، فإن، ليست طريقة الشكل هي التي أسلمت إلى نشأة النحو العربي، ولكن هذه النشأة هي التي أسلمت إلى إيجاد تلك الطريقة. ولئن ساعدت طريقة الشكل في ضبط الظاهرة الإعرابية وفي تمكين القارئ من أن يملك ناصيتها؛ إنها ليست في ذاتها عملاً نحويًا، وهي إلى أن تكون مسألة من مسائل الرسم أقرب من أن تكون مسألة من مسائل النحو. فسواء على أبي الأسود استمدها من العلماء السريان أم اهتدى إليها اهتداءً، إن ذلك لغير ذي أثر في نشأة النحو العربي. ولا يصح ما يذهب إليه جرجي زيدان من أن دليل تأثر النحو العربي بنحو السريان، يقوم على أن أقسام الكلام واحدة في النحويين؛ ذلك أن هذا التقسيم الثلاثي موجود في لغات كثيرة لا يجمع بينها جامع من فصيلة أو من تاريخ، فليس وجود الشبه بينها في أقسام الكلام بدليل قاطع على تأثير بعضها ببعض.

ثم إن السريانية والعربية لغتان ساميتان، فأصلهما - إذن - أصل واحد، وما بينهما من شبه في أقسام الكلام وغيره، إنما هو عنصر من العناصر المشتركة وليس بأمارة على التأثر والتأثير.

ولنا أن نمكنا لما جئنا به من حجج بحجة أخرى، تنفي عن النحو العربي أن يكون متأثراً بنحو السريان؛ وهي أن النحاة العرب لم يشيروا إلى هذا التأثير، وأن نحاة السريان قد صرحوا أن نحوهم مختلف عن نحو العرب، وأنه لا مناسبة بين النحويين<sup>(٦٢)</sup>. بل لقد ذهب بعض هؤلاء النحاة إلى أن النحو السرياني هو الذي تأثر بنحو العرب<sup>(٦٣)</sup>. وقد أيدت هذا التأثير دراسات حديثة، فالأب إقليسيوس يوسف داود - مطران دمشق - ينصر هذا المذهب القديم، ويقول بتأثير النحو العربي في النحو السرياني، ويرى " أنه كان من الواجب على الباحثين السريان أن لا يبحثوا عن أصل النحو السرياني وتقسيماته في اللغة اليونانية، بل كان عليهم أن يبحثوا عنها في نحو اللغات السامية، ولا سيما اللغة العربية " <sup>(٦٤)</sup>. وهكذا يشهد علماء السريانية القدماء والمحدثون - أو قل بعضهم - أن نحوها هو الذي تأثر بنحو العربية.

وأما ما يذكره (جيرار تروبو) من وجود مشابهة ما - une certaine similitude - بين المصطلحية السريانية والمصطلحية العربية، فيتعلق بميدان لا يتجاوزه، وهو - كما يقول المستشرق الفرنسي نفسه - " ميدان علم الأصوات " بل بجزئية من مسائل هذا العلم، وهي حركات الشفتين واللسان عند إصدار الصوائت، وهو - إلى ذلك - لا يدل دلالة قاطعة على تأثر العربية - في هذا الميدان - باللغة السريانية. يقول (تروبو) مسلماً بذلك :

"إنه لا سبيل إلى أن نعلم هل يعود هذا الشبه إلى تأثير النظريات السريانية في البحوث العربية، أم هل يعود إلى مجرد اتفاق عارض " <sup>(٦٥)</sup>.

وإذا كان (جيرار تروبو) قد سلم في " المعجم المفهرس لألفاظ كتاب سيبويه " بمجرد احتمال التأثير، فقد تخلى عن ذلك في عمل لاحق خصّصه لقضية النحو العربي بين الأصالة والتأثر، وختمه بقوله : " وفي الختام فأنا أعتقد أن علم النحو أعرب العلوم الإسلامية وأبعدها عن التأثير الأجنبي في طوره الأول " <sup>(٦٦)</sup>.

وعلى هذا، فإن النحو العربي غير مدين - في مختلف أطواره - لنحو السريان، فهو لم يأخذ عنه نقط الإعراب ولا مفهوم الحركة ومصطلحاتها، ولا أقسام الكلام، ولم ينسج - في تبويبه - على منوال النحو السرياني، فمن أين يأتيه التأثير به ؟



## ٤ - فرضية تأثر النحو العربي بالمنطق الأرسطي

تعد قضية تأثر النحو العربي - إبان نشأته - بالمنطق الأرسطي، من أهم القضايا التي طرحها جماعة بين المستشرقين وممن اعتقد مذهبهم من الدارسين العرب. فالمستشرق (دي بور) يعزو هذا التأثير إلى ما اطلع عليه العرب من أبحاث منطقية يسرها عبد الله بن المقفع (ت ٧٥٩م)، وكان من نتائج ذلك أن "حصرت أقسام الكلمة الثلاثة: الاسم والفعل والحرف" (٦٧)، ويعزوه أيضاً إلى ما ترجمه حنين بن إسحاق وإسحاق بن حنين وتلاميذهما، فقد "شملت ترجمتهم كل علوم ذلك الزمان" (٦٨).

ويستند أوليري (٦٩) - وهو ينصر هذا الرأي - إلى خبر يورده ابن جليل (ت ٣٨٣هـ) أول مرة (٧٠)، وينقله عنه القفطي (ت ٦٢٤هـ) (٧١)، وابن أبي أصيبعة (٧٢) وصاعد الأندلسي (ت ٤٦٢هـ) (٧٣). وهذه صورة الخبر كما جاء في طبقات صاعد، وهو يتكلم على المترجمين النصارى.

ومنهم حنين بن إسحاق أبو زيد تلميذ يوحنا بن ما سويه (ت ٢٤٣هـ)، أحد أئمة التراجمة في الإسلام، وكان عالماً باليونانية والعربية، وتعلم العربية في البصرة من الخليل بن أحمد، وهو من أدخل كتاب العين بغداد، ولم يكن الخليل بن أحمد بأرض فارس وإنما كان بالبصرة وتوفي بها. وبين وفاته ووفاة حنين المذكور تسعون سنة، فانظر (٧٤)!!

ويعد المستشرق الألماني (أدلبير مركس) - Adelbert Merx - أبا هذه الفرضية، وتعد محاضرتة في المعهد المصري سنة ١٨٩١ - وعنوانها " أصل النحو العربي " - مصدر ما تلاها من بحوث في المسألة. ويرى (مركس) أن النحاة العرب أخذوا من المنطق الأرسطي تقسيم الكلام الثلاثي، فهذا التقسيم في النحو العربي موافق تمام الموافقة للتقسيم الأرسطي، وأخذوا عنه أيضاً بعض المتصورات النحوية

كالحال والظرف، واقتبسوا منه مبدأ التمييز بين المنكر والمؤنث وبين الماضي والحاضر والمستقبل. وليس الإعراب ومصطلحاته - في رأيه - إلا ترجمة لمصطلحات يونانية مصدرها المنطق الأرسطي.

وممن اقتفى أثر(مركس) من الباحثين العرب إبراهيم مدكور، فالنحو العربي عنده " قد وضع في عصر شهد ترجمة قسم كبير من منطق أرسطو إلى العربية" (٧٥) وعايش الخليل وسيبويه - وهما من أعظم مؤسسيه - حركة الترجمة في الإسلام، " فحنين بن إسحاق مترجم... ومعاصر للخليل وسيبويه، ومن اليسير أن نتصور أنه قد تبادل مع الخليل بعض القواعد النحوية" (٧٦).

ويذهب مدكور في أطروحته عن " منطق أرسطو في العالم العربي " إلى أن " ما ارتضاه النحاة العرب من تمييز بين الاسم والفعل والحرف يطابق - على وجه التقريب - تمييز أرسطو بينها في كتاب العبارة" (٧٧).

أما شوقي ضيف فإن حجته على تأثر النحو العربي بمنطق أرسطو تقوم على دعامتين؛ أولاهما: أن عبد الله بن المقفع هو الذي ترجم منطق أرسطو إلى العربية، فقد جاء في طبقات صاعد ما نصه: " فأما المنطق فأول من اشتهر به في...الدولة العباسية عبد الله بن المقفع الخطيب الفارسي كاتب أبي جعفر المنصور، فإنه ترجم كتب أرسطو المنطقية الثلاثة التي في صورة المنطق، وهي: (قاطيغور ياس وكتاب بارى أرمنياس وكتاب بويطيقا)، وترجم كذلك المدخل إلى كتاب المنطق" (٧٨). وثانية الدعامتين أن الخليل بن أحمد كان صديقاً لابن المقفع، فترجمة ابن المقفع منطق أرسطو إلى العربية قد مكن الخليل - بحكم هذه الصداقة - من أن يطلع على ذلك "فقد قرأ - أي الخليل - كل ما ترجمه، وخاصة منطق أرسطو طاليس" (٧٩).

هذه فرضية تأثير المنطق الأرسطي في النحو العربي، وقد صاغها المستشرق الألماني (مركس)، وتولاها مؤلفاً ومحاضراً، ثم تقبلها منه غير واحد من المستشرقين ومن الباحثين العرب. فما نصيب هذه الفرضية من الصحة؟ وهل يشهد لها النحو العربي ونظريته في أقسام الكلام أم يشهدان عليها؟

إن فرضية تأثير المنطق الأرسطي في النحو العربي لا يدعمها سند يركن إليه : مثلها في ذلك مثل الفرضيات التي سبق عليها القول، فالروايات التي تتأسس عليها غير مقرونة باليقين، وما أسس على المظنون رشح به وظهرت عليه آثاره. بل إن من هذه الروايات ما يجانب حقائق التاريخ : فما ترويه بعض المصادر عن صلة الخليل بحنين بن إسحاق باطل لا حقيقة معه، فقد توفي الخليل سنة ١٧٥. وولد حنين بن إسحاق سنة ١٩٤، فكيف يكون حنين قد صحب الخليل ولم يولد إلا بعد وفاة الخليل بتسع عشرة سنة ؟ وإن في نص صاعد الأندلسي - بعد ذلك كله - ما يقدر في صحة هذه الصحبة وما يبين عن اضطرابها، ففي قوله : " وبين وفاة الخليل ووفاة حنين المذكور تسعون سنة فانظر !! " إشارة إلى ذلك واضحة.

ويعود الفضل في إبطال الأسطورة الخاصة بصحبة حنين بن إسحاق للخليل وتلمذته عليه إلى (برونليش) (E Brainlich)<sup>(٨٠)</sup>. فلا يصح ما يقوله محمد حسين آل ياسين من أن الدكتور مهدي المخزومي هو الذي أبان وجه الخطأ في الخبر المتعلق بهذا التلمذ وبتلك الصحبة؛ " إذ وجد أن حنيناً لم يولد إلا بعد وفاة الخليل بنحو تسعة عشر عاماً"<sup>(٨١)</sup>. فالقول يوهم أن الدكتور مهدي المخزومي هو أول من نبه على ما في الخبر من مجانبة للحقيقة التاريخية.

وصداقة الخليل وابن المقفع مسألة فيها نظر، فلقاء الرجلين وقع مرة واحدة كما تشير المصادر إلى ذلك. وسواء عليهما أ " تذاكرا ليلة تامة"<sup>(٨٢)</sup> أم " تحادثا ثلاثة أيام بلياليها"<sup>(٨٣)</sup>. إن ذلك لا يكفي لتحقيق معنى الصداقة بينهما وإثبات أن الخليل " كان صديقاً لابن المقفع"؛ ولكن ألا يمكن للخليل - وإن لم يكن صديقاً لابن المقفع - أن يقرأ ما ترجمه ابن المقفع من كتب أرسطو المنطقية ؟

إن ترجمة ابن المقفع تطرح مجموعة من القضايا التي تستوقف الباحث وتدعوه إلى أن يتدبرها في مختلف جوانبها وشتى أبعادها. وقد نفى المستشرق الألماني(باول كراوس) أن تكون الترجمة لعبد الله بن المقفع وأثبتها لابنه محمد بن عبد الله. فأما حجة نفيها عن ابن المقفع الأب فقوامها " أن ابن النديم في الفصل الذي

أفرده لعبد الله ابن المقفع لا يذكر كلمة واحدة عن تراجم يونانية، ومسألة مهمة مثل هذه ما كان ابن النديم ليغفلها ... فمن المحتمل جداً - إذن - أن يكون عدم ذكره لها في الفصل الذي كتبه عن عبد الله بن المقفع دليلاً على أنه لا يعتبر أن مترجم أرسطو هو والأديب المشهور شخص واحد<sup>(٨٤)</sup>. ويذكر صاحب الفهرست - وهو يتكلم على الذين اختصروا كتابي "المقولات" و "العبارات" - "ابن المقفع" لا "عبد الله بن المقفع"<sup>(٨٥)</sup>، وهو أمر يقتضي "أن نفترض أنا بإزاء شخصين مختلفين"<sup>(٨٦)</sup>.

وأما حجة إثبات الترجمة لمحمد بن عبد الله بن المقفع فعمدتها أن "في المخطوطة رقم ٣٣٨ من مكتبة كلية القديس يوسف ببيروت... ترجمة عربية لإيساغوجي وقاطيغورياس وباري إرمينياس وأنالوطيقا قام بها محمد بن عبد الله بن المقفع"<sup>(٨٧)</sup>.

وما يذهب إليه باول كراوس من نفي التراجم الأرسططالية عن ابن المقفع الأب وإثباتها لابنه محمد - يفنده حجتان: حجة العقل والنظر، وحجة البحث العلمي.

وعمدة الحجة الأولى أنه إذا كان ابن النديم لم يذكر في الفصل الذي أفرده لعبدالله بن المقفع كلمة واحدة عن تراجم يونانية، فقد ذكر ذلك في الفن الأول من المقالة السابعة، وذكر عبد الله بن المقفع بصريح العبارة، ونصوص الكتاب تتعاضد كلها ويوضح بعضها بعضاً ويدققه.

يقول ابن النديم: "وقد كانت الفرس نقلت في القديم شيئاً من كتب المنطق والطب إلى اللغة الفارسية، فنقل ذلك إلى العربية عبد الله بن المقفع وغيره"<sup>(٨٨)</sup>.

وفي هذا النص دليل على أن ابن النديم يعتبر - بخلاف ما يقول (باول كراوس) - أن مترجم المؤلفات الفلسفية وعبد الله بن المقفع شخص واحد. ولقد تنبه هو نفسه - وقد واجهه هذا النص - إلى ضعف الفرض الذي افترضه وأقر " أن هذا الفرض ليس مؤكداً تماماً، وبالنظر إلى ما يورده الفهرست ... حيث يذكر عبد الله بن المقفع صراحة بمناسبة تراجم الكتب الفلسفية والطبية، يمكن أن يكون ابن النديم لم يغفل عن الحقيقة"<sup>(٨٩)</sup>. ونحن نقول إن نص الفهرست يأتي بنيان

الفرض الذي يفترضه (كراوس) من الأسس. وينفي عنه أن يكون "مؤكدًا" مهما انحطت درجة التأكد. ثم إن القول بأن ابن النديم "لم يغفل عن الحقيقة" أمر يقرره نص الفهرست ويتجاوز به الإمكان إلى اليقين، وفي نص الفهرست - إلى ذلك - دليل على ما يذهب إليه المستشرق الألماني من أنه "قد تقرر أن الكتب الأرسطالية لم تترجم مطلقاً من الفارسية إلى العربية" (٩٠) - باطل داحض الحجة.

وأن يذكر ابن النديم في غير موضع من الفهرست "ابن المقفع" لا "عبد الله ابن المقفع"، لا يقتضي أن نفترض أننا بإزاء شخصين مختلفين. إن "ابن المقفع لم يجرى في كتاب "الفهرست" إلا وسما على الأديب المشهور عبد الله بن المقفع، فيه عرف الرجل ولا يتوجه ذهن إلى غيره إذا ذكر، ولسنا نرى ما يدعو ابن النديم إلى أن يذكر "ابن المقفع" وهو يريد محمد بن عبد الله بن المقفع، فيمكن بذلك لظنة اللبس بدلاً من أن ينفياها. وفي ذكر أسماء النقلة من الفارسي إلى العربي. يقول ابن النديم ما نصه: ابن المقفع وقد مضى خبره في موضعه" (٩١). والذي مضى خبره في موضعه إنما هو عبد الله والموضع المعني هو الذي وسمه ابن النديم بـ "أخبار عبد الله بن المقفع" (٩٢)، وتكلم فيه على حياته ومؤلفاته. ولم يفرد محمد بن عبد الله المقفع موضعاً، ولم يذكره إلا عرضاً، وذلك في قوله: إن عبد الله بن المقفع "لما أسلم اکتني بأبي محمد" (٩٣).

ويذكر الجاحظ في غير كتاب من كتبه "ابن المقفع" و"عبد الله بن المقفع" والمسمى واحد، وقوله في كتاب الحيوان - وهو يثير قضية الترجمة عن اليونانية وقدرة المترجمين على القيام بها - : فمتى كان... ابن البطريق وابن ناعمة وأبو قره وابن فهر وابن المقفع مثل أرسطاليس؟ ومتى كان خالد مثل أفلاطون (٩٤)؟ - لا يشذ عن القاعدة، ولذلك فنحن نخالف (باول كراوس) في قوله أن "ليس ثمة من شك جدي في أن محمد بن عبد الله بن المقفع هو المترجم الذي عناه الفهرست والجاحظ" (٩٥)، فنحن "في شك منه مريب". ثم إن المترجم - كما يلاحظ (باول كراوس) نفسه - "يعبر عن معنى جوهر بلفظ عين، بينما نجد دائماً في كل

الترجمات الفلسفية الكلمة الفارسية جوهر" <sup>(٩٦)</sup>، والتعبير عن ذلك المعنى بهذا اللفظ قد عرف به عبد الله بن المقفع، فنحن نقرأ في "مفاتيح العلوم": "يسمي عبد الله بن المقفع الجوهر عيناً" <sup>(٩٧)</sup>.

وما في المخطوطة البيروتية "ليس ترجمة لكتب أرسطو وإنما هو تلخيص موجز لشرح لها" <sup>(٩٨)</sup>. وقد أشار صاحب الفهرست إلى أن كتابين من الكتب الأربعة - وهما كتاب قاطيغورياس وكتاب باري إرمينياس - لهما "مختصرات لجماعة، منهم ابن المقفع" <sup>(٩٩)</sup>. وابن المقفع إنما هو عبد الله لا ابنه محمد، كما بينا.

وأما ما يقدر في أن يكون محمد بن عبد الله بن المقفع هو الذي ترجم - أو لخص - كتب أرسطو الثلاثة وكتاب المدخل - فهو أن المصادر القديمة لم تذكر ذلك ولم تذكر محمداً في عداد المترجمين - أو الملخصين - لكتب أرسطو، بل إنها لضئيلة بالكلام على شخصيته كل الضن، (وياول كراوس) نفسه يقر أننا "لا نعرف شيئاً عن حياته" <sup>(١٠٠)</sup>، وأنه رجل مجهول كل الجهل" <sup>(١٠١)</sup>. أفكان العلماء والمؤرخون وأهل الطبقات يهملون أمره هذا الإهمال لو كان هو أول من ترجم - أو لخص - هذه الكتب؟ ألا يمكن أن تكون سبباً من أقوم السبل إلى أن يشتهر وأن يقرن اسمه بها، وبخاصة وهي من طلائع الكتب المنطقية المترجمة؟

إن دليل (كراوس) الوحيد هو أن مخطوطة بيروت تثبت ترجمة هذه الكتب إلى محمد بن عبد الله بن المقفع، ولكن ألا يمكن أن يقدر في هذا الدليل؟

إن ما يقدر فيه - بالإضافة إلى ما أشرنا إليه آنفاً - هو أن هذه المخطوطة "حديثة رديئة" <sup>(١٠٢)</sup>، كما يقول (كراوس) نفسه: وإن نصوصها غير عارية من التشويه" <sup>(١٠٣)</sup>. ثم إن (كراوس) لم يفحص هو نفسه هذه المخطوطة، ولكنه اعتمد على وصف (فرلاتي) لها وعلى ما أبداه من "ملاحظات ضئيلة" <sup>(١٠٤)</sup>، ولذلك فقد أسف على أنه لم يخضع المخطوطة كلها "لبحث دقيق" <sup>(١٠٥)</sup>، وأنه "اقتصر على الفقرات التي أوردها (فرلاتي) في بحثه" <sup>(١٠٦)</sup>. وتدل هذه الفقرات على أن الناسخ غير ذي معرفة جيدة باللغة والنحو، وأن رداءة المخطوطة من رداءة الناسخ. ولنا أن نتساءل

- والحال هذه - إلى أي حد يمكن أن يطمأن إلى هذه المخطوطة لإثبات أن الكتب الأربعة ترجمها - أو لخصها - محمد بن عبد الله بن المقفع. ولو أثبت (باول كراوس) نسبة التراجم: الأرسطالية إلى محمد بأدلة أخرى لأمكن أن تكون المخطوطة دليلاً إضافياً من أدلة هذه النسبة، أما وهو يتخذها الدليل الأوحد على إثبات النسبة فإن في ذلك ما فيه من ضعف الحجّة.

وقد يعترض معترض فيقول: إن المخطوطة تقطع بأن مترجم الكتب الأربعة - أو ملخصها- إنما هو الابن وليس الأب، والجواب عن هذا الاعتراض أن ما يجيء في المخطوطات لا يعتمد عليه كل الاعتماد، وليس هو الفيصل في كل قضية، وفي كتب التراث غير ما دليل على أن المخطوطة ربما نصت على اسم المؤلف ويثبت التحقيق أنها ليست له بل لغيره<sup>(١٠٧)</sup>.

وتعزز حجة العقل والنظر حجة البحث العلمي وقد أتى بهذه الحجة الباحث الإيراني محمد تقي الدين باجوح (Muhammad Taki Danech Pajuh)، فهو الذي حقق "منطق ابن المقفع" والكتاب مختصر لشرح على كتب ثلاثة من كتب "الأرغانون"، وهي "المقولات" و "باري إرمينياس" و "التحليلات الأولى"، واستند - في تحقيقه - إلى مخطوطة بيروت، وعلى ثلاث مخطوطات أخرى محفوظة في إيران وفي الهند<sup>(١٠٨)</sup>، ونشره بطهران سنة ١٩٧٨م. وقد أثبت التحقيق أن مترجم الكتب الثلاثة - أو قل مختصرها - هو عبد الله بن المقفع وليس ابنه محمداً، ودحض رأياً أذعن له الباحثون بالقبول مدة تربو على أربعة عقود من الزمن، واستغله غير واحد من الباحثين العرب لإثبات أن الخليل وسيبويه وغيرهما من جيل النحاة الأول، لم يفيدوا من منطق أرسطو؛ لأن نسبة التراجم الأرسطالية إلى عبد الله بن المقفع لا تصح.

ولكن هل يكفي أن ننفي هذه النسبة عن عبد الله بن المقفع لنثبت أن النحاة الأوائل لم يتأثروا بمنطق أرسطو؟

إن نفي ترجمة الكتب الأرسطية الثلاثة عن عبد الله بن المقفع - على افتراض

نفيها - لا يجعل المسألة التي تعيننا، وهي نشأة النحو العربي، بمعزل عن تأثير المنطق؛ فعبد الله بن المقفع له "قدم صدق" في المنطق كما يشير إلى ذلك غير مصدر، فالخوارزمي (ت ٢٣٢ أو ٢٣٦ هـ) يذكره في الباب الثاني من "المفاتيح"، وهو باب "في المنطق" ويشير إلى أنه وضع أسماء سمي بها "عامّة المقولات وسائر ما يذكر في فصول هذا الباب" (١٠٩)؛ بل إن ابن السيد البطليوسي (ت ٥٢١ هـ) يجعل عبد الله ابن المقفع "من أهل المنطق"، ويذكر له كتاباً ألفه في هذا الفن ...

يقول ابن السيد: "وقد اختلف أهل المنطق أيضاً في تحديد الاسم ... فحدده ابن المقفع في كتابه الموضوع في المنطق بأن قال: الاسم هو الصوت المخبر الموضوع غير المؤقت الذي لا يبين الجزء منه عن شيء من المسمى" (١١٠).

ولئن لم تشر كتب التراجم - فيما نعلم - إلى هذا الكتاب، إن ابن السيد ليأتي في هذا النص بحجة مادية تنصر نسبة الكتاب إلى ابن المقفع، وهي النص الذي أخذه منه، والذي يتعلق بحد الاسم قسماً من أقسام الكلام. ولسائل أن يسأل: ألا يكون هذا الكتاب هو (باري إرمينياس) الذي اختصره عبد الله بن المقفع كما يشير إلى ذلك ابن النديم، وكما يقطع بصحته الطبعة التي حققها الباحث الإيراني؟ فتعريف الاسم - كما جاء في "إصلاح الخلل" معزوقاً إلى عبد الله بن المقفع - هو تعريف الاسم نفسه، كما جاء في مختصر (باري إرمينياس) المحقق - لم يسقط منه حرف. إن نص ابن السيد صريح الدلالة على أن ابن المقفع قد حد الاسم في كتابه: وإن هذا الكتاب موضوع في المنطق؛ أي إن عبد الله بن المقفع قد وضعه ولم يترجمه، وأن يضع كتاباً في المنطق يرد ما ذهب إليه (فرنشسكوجبريلي) - F.Gabrieli - من أن إنتاج عبد الله بن المقفع أدبي كله (١١١)، ففي هذا الإنتاج ما بابة الأدب، ومنه ما بابة المنطق، ومنه ما بابة غير المنطق والأدب.

وأن يكون تعريف الاسم في كتاب ابن المقفع الموضوع في المنطق هو التعريف نفسه الذي ورد في مختصر (باري إرمينياس) - لا يقدر بالضرورة في نسبة هذا الكتاب الموضوع في المنطق إليه؛ إذ لا مانع من أن يضع هذا الكتاب وضعاً، وأن يأتي



فيه بتعريف الاسم كما جاء في مختصر (باري إرمينياس)، على سبيل الاستشهاد أو نكر ما للاسم من حدود مختلفة.

ويتبين لنا - مما تقدم - أن مؤلفات أرسطو قد عرفها العالم العربي الإسلامي في زمن الخليل وسيبويه. وعلى هذا، فإن القول بأن النحاة الأوائل لم يتأثروا بمنطق أرسطو لأن هذا المنطق لما يترجم في عصرهم - قول يجانب الحقيقة التاريخية. وهو إلى ذلك يوهم أن لو كان قد ترجم في عصرهم لتأثروا به. والحق أن إنجاز الترجمة في عصرهم لا يقود بالضرورة إلى أن يكون لها أثر في نحوهم، فلم يشيروا هم ولا أشار غيرهم إلى ذلك. والاطلاع عليها - على فرض حدوثه - لا يعني أنهم قد تقبلوا ما جاء فيها، وأنهم تأثروا به، فما كل من قرأ كتاباً وجب أن يتأثر به، ثم بعد ذلك كله فإنه "لا يعقل - إن أمكن لسيبويه أو معاصريه الاطلاع المباشر على بعض مؤلفات أرسطو - أن يكون لهذه المؤلفات تأثير سريع يجعلها في ظرف وجيز من الزمن شائعة مألوفة إلى درجة أن تستعمل بدون أن يشك مقتبسها في قدرة الناس على فهمها وتمثلها والاستفادة منه" (١١٢). وإن المتأمل في مصطلحات "الكتاب" - والاسم والفعل والحرف جزء منها - يجد أنها تكتسي طابع الاستقرار، وما كانت لتكون كذلك لو لم يأت عليها - منذ ظهورها - نحو قرن من الزمان؛ وقد بين المستشرق الفرنسي (جيرار تروبو) في "المعجم المفهرس لكتاب سيبويه" أن سيبويه لئن أسهم إسهاماً كبيراً في تكوين المصطلحية النحوية إنه لم يبدعها كلها و أن جمهرتها قد استعملها - بعد - جيل نحاة النصف الأول من القرن الثاني الهجري (١١٣).

ولو سلمنا بتأثر الخليل وسيبويه بالمنطق الأرسطي - وأنى لنا أن نسلم بذلك؟ - فإن هذا التسليم لا يقود إلى القول بتأثر النحو العربي في طور نشأته بهذا المنطق. ذلك أن الخليل وسيبويه لم يضعوا النحو العربي، فاللبنات الأولى في بناء هذا النحو يرجع عهدها إلى أواخر القرن الأول الهجري. ويعد عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي أقدم نحوي بالمعنى الاصطلاحي للكلمة، وقد توفي سنة ١١٧ للهجرة (١١٤)، فهو أول من بعج النحو ومد القياس وشرح العلل (١١٥)، وهو الذي

" فرع النحو وقاسه " (١١٦). وإذا كان عبد الله ينضوي إلى الطبقة الثالثة من طبقات النحويين البصريين فإن الخليل ينضوي إلى الطبقة الخامسة وسيبويه إلى الطبقة السادسة (١١٧)، ولذلك فإن كتاب سيبويه تجسيم لاكتمال النحو العربي وليس لوضعه ونشأته، " وإن وجد المنطق إلى النحو سبيلاً بمقولاته ومبادئه وفرضياته، فليس ذلك في عهد نشأته؛ وإنما ابتداء من القرن الثالث حين أصبح النحو ميدان مناقشات ومجادلات هدفها الإقناع على أساس متطلبات العقل لا على أساس مقتضيات اللغة " (١١٨).

وإننا لنجد في مواقف بعض النحاة - ابتداء من الربع الأخير من القرن الثالث الهجري - دليلاً على ذلك، فهم يناهضون المنطق ويردون على أصحابه وعلى النحاة الذين تعلقوا به، وقد تقرر عندهم أن للعربية " عبقريتها " الخاصة ولنحوها قوانينه المستنبطة من مجاريها، وأن من خطأ المنهج أن يمزج هذا النحو بالمنطق، ولذلك عاب أبو القاسم الزجاجي (ت ٣٣٧هـ) على بعض النحاة أن استعملوا ألفاظ المنطقيين، وأن حدوا ظواهر اللغة حدوداً خارجة عن أوضاع النحو، فلا تصح إلا على " أوضاع المنطقيين ومذهبهم " (١١٩). ويقول أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) في الرماني (ت ٣٨٤هـ)، وكان يمزج النحو بالمنطق: " إن كان النحو ما يقوله الرماني فليس لنا منه شيء وإن كان ما نقوله نحن، فليس له منه شيء " (١٢٠).

وكان أبو علي الفارسي يحرص - ما وسعه الحرص - على أن يجنب النحو مزجه بغيره من العلوم، فلا يجيب من المسألة تلقى إليه إلا عن جوانبها النحوية، ولذلك قال للأندلسي وقد سأله: " لم صار الظرف المخصوص بالزمان أكثر من الظرف المخصوص بالمكان " (١٢١)؟ لا أدري! وليس هذا من النحو. النحو في هذا أن تعرف أن الظرف ظرفان: ظرف زمان وظرف مكان، وتحصي أسماء هذا وتميزها من أسماء هذا، وتتقف على هذه المواضع المخصوصة بهما، والإعراب اللازم لهما وبهما (١٢٢). وقد علق أبو سليمان المنطقي على جواب أبي علي بقوله: " صدق أبو علي،

ولقد ظلّمه الأندلسي: من أين يعلم ذلك؟ وليس عليه في صناعته أن يبحث عنه؛ لأن مبادئ كل صناعة مأخوذة من ناس آخرين قوامين بها عالمين" (١٢٣).

ويصوغ ابن جنّي هذا المبدأ صياغة تقربه من القانون العام، وتخرج به من أن يكون خاصاً بالنحو العربي ومزجه بالمنطق إلى أن يكون عاماً، وأن يكون بابه إدخال بعض العلوم في بعض. يقول أبو الفتح: "إن لكل علم طريقاً ومنهجاً متى خرج عنهما أو شبيهاً بغيرهما حاماً بمريدهما على ما ليس وقفاً لهما ولا مثله مما يقتاد به مثلهما، وليس لكل أمر مبرم إلا لزوم حجته والانحطاط إلى مشروع سمته" (١٢٤).

إن ظهور هذه المواقف في هذه الفترة يدل ضمناً على خلو الفترات السابقة منها؛ أي أن هذه المواقف المناهضة لأصحاب المنطق ولمن سلك مسلكهم من النحويين إنما كانت نتيجة لتسرب المنطق إلى النحو، وهو لم يظهر قبل هذه الفترة لانتفاء دواعيه، فلو مزج الخليل وسيبويه ومن سبقهما ومن عاصرهما النحو بالمنطق لرد عليهم المناهضون لهذا المزج (١٢٥).

بل إن السيوطي ليشير إشارة صريحة إلى أن نحو العربية لم يوسم بميسم المنطق لا في عصر الخليل وسيبويه ومن سبقهما فحسب وإنما أيضاً في عصر من جاء بعدهم بأمد طويل. يقول السيوطي معلقاً على انتقاد أبي علي الفارسي لأبي الحسن الرماني: "قلت: النحو ما يقوله الفارسي، ومتى عهد الناس أن النحو يمزج بالمنطق؟ وهذه مؤلفات الخليل وسيبويه ومن بعدهما بدهر لم يعهد فيها شيء من ذلك" (١٢٦).

وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى أن (مركس) لم يقر أن ابتداء دخول المنطق في التفكير النحوي العربي كان بعد جيل النحاة الأول، كما ذهب إلى ذلك عبدالعالي جمال العمراني (١٢٧)، وإنما أقر (مركس) أن الدراسات الإغريقية الخاصة بأقسام الكلام كثر في أهل النحو، ولم تشتهر بينهم قبل نهاية القرن الثامن الميلادي (١٢٨)؛ أي أنها لم تزدهر إلا بعد العصر الذي عاش فيه هؤلاء النحاة، وليس قول (مركس) إقراراً - un aveu - "بأن منطق أرسطو لم يجد سبيله إلى عصر رؤوس النحو، وإلى عصر

الخليل وسيبويه على وجه الخصوص" (١٢٩). ولا هو من قبيل "المفارقة التاريخية" (١٣٠)، أو قل - بعبارة أدق - إن أطروحة مركس تقوم على مفارقة تاريخية وأنها لم تجعل التاريخ منها على بال؛ ولكن ذلك يفهم من النظرية برمتها وليس من هذا القول الذي ذكره جمال العمراني.

ومهما يكن من شيء، فإن عصر الخليل وسيبويه قد كان فيه ابتداء دخول المنطق في العالم العربي الإسلامي، ولكن النحو في هذا العصر لم يتأثر به ولم تمزج مقولاته ولا مبادئه بمبادئه، ومما يدل على ذلك أن المصطلحات التي جاء بها عبد الله بن المقفع في مختصره لـ "باري إرمينياس" تختلف كلها تقريباً عما جاء به سيبويه في الكتاب (١٣١).

وقد لاحظ العلماء هذا الاختلاف في الجهاز المصطلحي لنظرية أقسام الكلام عند النحاة العرب وعند المناطقة، وقرروه تقريراً لا لبس فيه؛ فالكلمة عند المنطقيين هي "التي يسميها أهل اللغة العربية الفعل... والرباطات هي التي يسميها النحويون حروف المعاني، وبعضهم يسميها: الأدوات، والخوالب هي التي يسميها النحويون الأسماء المبهمة والمضمرة وإبدال الأسماء مثل أنا وأنت وهو" (١٣٢). بل إن اختلاف المصطلحات في النحو العربي وفي المنطق ليتجاوز مسألة أقسام الكلام إلى غيرها من المسائل، فـ "الموضوع هو الذي يسميه النحويون: المبتدأ... والمحمول هو الذي يسمونه خبر المبتدأ" (١٣٣).

وهذا الاختلاف في الجهاز المصطلحي عند النحاة وعند أهل الفلسفة والمنطق هو الحجة - في رأي ليتمان - على أصالة النحو العربي إبان نشأته، وعلى أن نظرية أقسام الكلام العربي لم تنقل من اليونان إلى بلاد العرب، ولكنها نبتت كما نبتت الشجرة.

يقول ليتمان:

"أبداع العرب علم النحو من الابتداء، ولا يوجد في كتاب سيبويه إلا ما اخترعه هو والذين تقدموه... وبرهان هذا أن تقسيم

الكلمة مختلف؛ فقد قسم سيبويه الكلمة إلى اسم وفعل وحرف جاء لمعنى، وهذا تقسيم أصلي. أما الفلسفة فينقسم فيها الكلام إلى اسم وكلمة ورباط، وهذه الكلمات ترجمت من اليونانية إلى السريانية، ومن السريانية إلى العربية، فسميت هكذا في كتب الفلسفة لا في كتب النحو. أما كلمات اسم وفعل وحرف فإنها مصطلحات عربية ما ترجمت ولا نقلت" (١٣٤).

وأن يكون " الاسم " و " الفعل " و " الحرف " مصطلحات عربية ما ترجمت ولا نقلت - يدحض ما يذهب إليه مركس من أن النحاة العرب قد حذوا في تقسيم الكلام سنن المنطق الأرسطي حذو النعل بالنعل؛ إذ لو فعلوا ذلك لوجب أن يسموا الفعل كلمة والحرف رباطاً.

وها هنا أمر آخر ذهل عنه المستشرق الألماني، وعمدته أن مصطلحات النحو العربي هي في أصلها أنماط لها معانيها العامة في اللغة العربية، وفي رصيد قاموسها المشترك، ولئن بلغت - بحسب عبارة أستاذنا عبد السلام المسدي - " مراتب التجريد الاصطلاحي " (١٣٥) - إن الأسباب لم تنقطع بينها وبين معانيها اللغوية. والطريف أن يشهد لهذا الأمر شاهد من أهل المنطق نو شأن عظيم، هو " المعلم الثاني " أبو نصر الفارابي (ت ٣٥٠هـ)، فهو يقول في " كتاب الألفاظ المستعملة في المنطق ":

" وصناعة النحو تنظر في أصناف الألفاظ بحسب دلالاتها المشهورة عند الجمهور لا بحسب دلالتها عند أصحاب العلوم، ولذلك إنما يعرف أصحاب النحو من دلالات هذه الألفاظ دلالاتها بحسب ما عند الجمهور، لا بحسب ما عند أهل العلوم " (١٣٦).

ولا يلجأ أبو نصر - وهو يصوغ مصطلحات المنطق - إلى النحاة العرب وجهازهم المصطلحي، ولكنه يلجأ إلى علماء المنطق؛ لأنه إنما يقصد " للمعاني التي تدل عليها هذه الألفاظ عند أهل صناعة المنطق " (١٣٧).

إن جهل مركس بنص الفارابي وبنصوص أخرى مثله، هو من الأسباب التي

قادته إلى فرضيته الخاطئة؛ فقد حققت هذه النصوص بعده ولم تكن بحوزته زمن صياغته هذه الفرضية. ثم إن مركس لم يؤت فقط من معرفته الناقصة بتاريخ النحو العربي، وإنما أتى أيضاً من أنه طبق على تاريخ هذا النحو - وهو يعالج قضاياها - تصوراً يتسامى عليه، وهو تصور الدراسة التاريخية في القرن التاسع عشر، دون أن يراعي خصائصه الذاتية، ودون أن يتساءل عن القواعد المنهجية لهذه الدراسة: أهى أهل لأن تطبق تطبيقاً حرفياً على تاريخ كل نحو من الأنحاء؟ أم أنه عليها أن تعدد بخصوصيات النحو المدروس وخصوصيات تاريخه؟

ونحن إذاً ولينا اهتمامنا شطر الناحية اللسانية المحضة ووازننا بين المصطلحات المنطقية الأرسطية ومصطلحات الأوائل من نحاة العرب، تبين لنا تهافت فرضية مركس. فالاسم عند أرسطو يختلف اختلافاً جوهرياً عن الاسم عند سيبويه، ومن أوجه الاختلاف المهمة بينهما أن أرسطو قد حد الاسم، وأن هذا الحد لا يتعلق بوظيفة الاسم وإنما يتعلق بماهيته. يقول أرسطو في كتاب العبارة: الاسم "هو لفظة دالة بتواطؤ مجردة من الزمان، وليس أحد من أجزائها دالاً على انفراده" (١٣٨).

أما سيبويه فقد عرف الاسم بالتمثيل، وذلك قوله: "الاسم رجل وفرس وحائط" (١٣٩)، وعرفه بالاختلاف وذلك أنه عرف قسيميه، وهما الفعل والحرف - فيكون في ذلك تعريف ضمني للاسم، فهو ما ليس بفعل ولا بحرف. وسواء على تعريف الاسم عند سيبويه أكان بالتمثيل أم كان بالاختلاف - إن غايته غير الغاية التي يجري إليها تعريف الاسم عند أرسطو؛ فتعريف سيبويه يسعى إلى التمييز بين المحدود وغيره، وليس إلى تصوير ماهية المحدود، فهو عبارة عن خواص المحدود؛ أي عن لوازمه المتعلقة به دون غيره.

والاسم عند أرسطو إنما هو الاسم المرفوع " فأما الاسم إذا نصب أو خفض أو غير تغييراً مما أشبه ذلك، فليس يكون اسماً لكن تصريفاً من تصاريف

الاسم" (١٤٠)، فحالة الرفع أصل في الأسماء، وقد يعتري الأسماء ميل إلى حالات أخرى فينزع ذلك عنها صفة الأسماء ليلبسها لبوس تصارييف الأسماء.

والاسم عند سيبويه يكون مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً، "فالنصب في الأسماء: رأيت زيداً، والجر: مررت بزيد، والرفع: هذا زيد" (١٤١). ثم إن أرسطو ليزيد مفهوم الاسم تضيقاً؛ إذ هو يقصر الاسم على حالة الإثبات، فالاسم المنفي ليس باسم على الحقيقة. يقول أرسطو: "وأما قولنا: لا - إنسان -، فليس باسم ولا وضع له اسم ينبغي أن يسمى به؛ وذلك أنه ليس بقول ولا قضية سالبة، فليكن اسماً غير محصل؛ أي غير محدد" (١٤٢).

وليس الاسم عند سيبويه رهين حالة الإثبات. وأن يكون الاسم منفيًا لا ينفي عنه سمة الاسمية.

ولم يخرج النحاة - بعضهم - تعريف الاسم على مقتضى تعريفه المنطقي إلا ابتداء من الربع الأخير من القرن الثالث الهجري. ولنا أن نستشهد في هذا المقام نصاً لأبي القاسم الزجاجي ذا أهمية تاريخية بالغة.

يقول أبو القاسم في تعريف الاسم: الاسم في كلام العرب ما كان فاعلاً أو مفعولاً أو واقعاً في حيز الفاعل والمفعول به. هذا الحد داخل في مقاييس النحو وأوضاعه... وإنما قلنا: "في كلام العرب" لأننا له نقصد، وعليه نتكلم، ولأن المنطقيين وبعض النحويين قد حدوه حداً خارجاً عن أوضاع النحو، فقالوا: "الاسم صوت موضوع دال باتفاق على معنى غير مقرون بزمان. وليس هذا من ألفاظ النحويين ولا أوضاعهم وإنما هو من كلام المنطقيين وإن كان قد تعلق به جماعة من النحويين" (١٤٣) وهو صحيح على أوضاع المنطقيين ومذهبهم؛ لأن غرضهم غير غرضنا، ومغزاهم غير مغزانا، وهو عندنا على أوضاع النحو غير صحيح (١٤٤).

ويوضح هذا النص ما بين الحدود النحوية والحدود المنطقية من فروق. فالاسم في الرؤية النحوية يحد طبقاً للوظيفة النحوية التي يقوم بها، وهو في الرؤية المنطقية يحد استناداً إلى جوهره.

والحد المنطقي أشمل من الحد النحوي؛ إذ فيه يذكر ما يعم المحدود وغيره، وذلك هو الجنس، وما ينفصل به المحدود عن غيره، وذلك هو الفصل، ويقتصر في الحد النحوي على معرفة الخاصة النوعية للمحدود. ومن الفروق بين الحدين أن لكل منهما حقيقته ومعايير صوابه. والطريف في قول أبي القاسم الزجاجي أنه يصوغ قوانين الصحة والخطأ استناداً إلى الخواص الذاتية لكل علم من العلوم. فالحد النحوي للاسم إنما يكون صحيحاً أو خاطئاً بحسب دخوله في "مقاييس النحو وأوضاعه" أو خروجه عنها؛ وحده المنطقي تراعى فيه "أوضاع المنطقيين ومذاهبهم" فيكون صحيحاً ويعدل به عنها فيكون خاطئاً. وهكذا لا يضير الحدود النحوية أن يصفها المناطق بالخطأ إذا شهدت لها بالصحة صناعة النحو، ولا ينفعها أن يصفوها بالصحة إذا شهدت عليها هذه الصناعة بالخطأ. وعلى ذلك قس الحدود المنطقية.

واختلاف الحدود ومعايير الصحة والخطأ بين المناطق والنحويين ناتج عن اختلاف المقاصد والأغراض، وهو ما عبر عنه أبو القاسم الزجاجي بقوله: "إن غرضهم غير غرضنا، ومغزاهم غير مغزانا".

ومن الفروق بين الحدين أن الحد النحوي أغرق في الخصوصية، فهو خاص في عموميته نفسها؛ ذلك أن مقومات حقيقته نابعة من اللغة، بل إنها لتنبع من لغة خاصة، وليس من الضروري أن يكون الحد النحوي للاسم هو في جميع اللغات، فقول الزجاجي: "الاسم في كلام العرب - ما كان فاعلاً ومفعولاً..." معناه أنه ربما كان للاسم حد آخر في غير لسان العرب.

والفعل - عند سيبويه والنحاة الأوائل - غير الفعل عند أرسطو.

يقول أرسطو في كتاب العبارة، نقل إسحاق بن حنين: "وأما الكلمة، فهي ما يدل - مع ما تدل عليه - على زمان، وليس واحد من أجزائه يدل على انفراده" (١٤٥).

أما سيبويه فالفعل عنده "أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع... والأحداث نحو الضرب والحمد



والقتل" (١٤٦) فسيبويه لا يعرف الفعل انطلاقاً من متصور عام للزمن، ولكنه يعرفه انطلاقاً من الحدث - أي من المصدر - وهو متصور صرّفي: ولذلك تكتسي دلالة الحدث على الماضي أو الحاضر أو المستقبل أهمية بالغة، وليس الأمر كذلك عند أرسطو؛ فالفعل - على أوضاع المنطق الأرسطي - هو الفعل في الزمن الحاضر وحده، وليس الفعل في الماضي أو المستقبل بفعل على الحقيقة، ولكنه حالة من حالات الفعل، فـ "قولنا" "صح" الذي يدل به على زمان الماضي، أو "يصح" الذي يدل به على الزمان المستأنف - ليس بكلمة، لكن تصريف من تصاريف الكلمة، والفرق بين هذين وبين الكلمة أن الكلمة تدل على الزمان الحاضر وأن هذين وما أشبههما تدل على الزمان الذي حوله" (١٤٧).

والزمان الحاضر عند سيبويه وعند غيره من النحاة العرب متصور نحوي، "وليس للزمان الحاضر صيغة خاصة في لسان العرب، وإنما الصيغة التي توجد له في كلام العرب مشتركة بين الحاضر والمستقبل، مثل قولنا: يصح ويمشي، ولذلك قال نحويو العرب إنهم إذا أرادوا أن يخلصوها للاستقبال أدخلوا عليها السين أو سوف فقالوا: سيصح أو سيمشي" (١٤٨).

والزمان الحاضر عند أرسطو متصور منطقي، ولذلك فإن الفعل عنده ليست وظيفته الأساسية أن يدل على حدث ما، وإنما وظيفته أن يعبر عن إثبات قضية من القضايا أو نفيها، وعمّا يعقده الذهن من نسبة بين المحمول والموضوع. والموضوع لا يكون إلا اسماً. وأما المحمول فقد يكون اسماً وقد يكون فعلاً - أو كلمة بلغة أهل المنطق - فإذا كان اسماً من الأسماء اقتضت النسبة بين الموضوع والمحمول أن يؤتى بفعل من أفعال الكون - وهي ما يسميه المنطق "الكلم الوجودية" (١٤٩). وليس في لسان العرب لفظ يدل على هذا النحو من الرباط، وهو موجود في سائر الألسنة، وأقرب الألفاظ شبيهاً بها في لسان العرب هو ما يدل عليه لفظ "هو" في مثل قولنا: زيد هو حيوان، أو "موجود" في مثل قولنا: "زيد موجود حيواناً" (١٥٠). وإذا كان المحمول فعلاً، فإن ارتباط الموضوع بالمحمول لا يقتضي استعمال الكلم

الوجودية؛ لأن الفعل - في هذه الحال - هو المحمول وهو الرابط بين الموضوع والمحمول، وإنما أمكن للأفعال أن تقوم بوظيفة الربط هذه "لأجل ما فيها من قوة الكلم الوجودية" كقولنا: "الإنسان يعدل" (١٥١)؛ أي إن الفعل يدل بنفسه على معنى الوجود فلا حاجة إلى استعمال الكلم الوجودية.

وتتجلى هيمنة التصور المنطقي في حقيقة الفعل نفسه. فالفعل عند أرسطو هو "دائماً دليل ما يقال على غيره، كأنك قلت: ما يقال على الموضوع، أو ما يقال في الموضوع" (١٥٢). وما يقال في الموضوع أو على الموضوع لا يمت إلى اللغة بصلة ولكن بابه المنطق والألفاظ المستعملة فيه.

يقول أبو نصر الفارابي (ت ٣٥٠هـ) في شرح العبارة: "فقوله: ما يقال في الموضوع يعني به الأعراض من حيث هي أعراض في الشيء الموضوع. وقوله: ما يقال على الموضوع: يعني به الجواهر الكلية، وكمليات الأعراض، إذا حملت على أنواعها إن كانت أجناساً، وعلى أشخاصها إن كانت أنواعاً، فإن هذه إنما ترتبط بموضوعاتها بالكلم الوجودي" (١٥٣).

وشتان بين الفعل كما جاء في كتاب سيبويه والفعل كما جاء في كتاب العبارة وفي شرح الفارابي عليه. وعلى هذا، فإن ما يذهب إليه بعض فلاسفة الإسلام من أن "الكلمة" هي ما يسميه نحاة العرب "الفعل" - يحتاج إلى فضل بيان، فهو يوهم أنه ما من "كلمة" عند أهل المنطق إلا وهي تعني "الفعل" عند أهل النحو (١٥٤): وقد نبه ابن سينا على أنه من الخطأ أن نطابق بين المتصورين مطابقة تامة؛ ذلك أنه "ليس من المحتم أن يكون كل فعل عند النحاة كلمة عند المناطقة؛ لأن المضارع غير الغائب - أي المتكلم والمخاطب - فعل عند النحاة، ولا يعتبر كلمة عند المناطقة؛ لأن المضارع غير الغائب مركب، والمركب غير كلمة" (١٥٥)، فالكلمة - إذن - فعل لا يجيء إلا في صيغة الغائب، وما جاء في غير هذه الصيغة يسميه النحاة فعلاً ولا يسميه المناطقة كلمة. معنى ذلك أن كل كلمة - بمفهومها المنطقي - هي فعل عند

النحاة، ولكن ما كل فعل عند النحاة يعد كلمة عند المناطقة: ففي "الكلمة" بعض ما في "الفعل"، وفي "الفعل" ما في "الكلمة" وزيادة.

وهكذا يكون الفعل عند سيبويه والفعل عند أرسطو حقيقتين متغايرتين. فالفعل عند أرسطو مسلوخ من اللغة الإغريقية وخواصها، جارٍ على قوانين الفلسفة والمنطق، وهو عند سيبويه تحكمه - أولاً وعلى جهة التّعيين - طبيعة اللغة العربية ومجاريها وسماتها المميزة، ويراد له أن "يتصيد" حده من خلال الخطاب وممارسة الكلام، وما يكون له من سياقات لغوية ومن علاقات يعقدها مع سائر الكلم. والغاية التي يجري إليها حد الفعل عند سيبويه ليست الفعل من حيث هو، وإنما هي الفعل وقد خرج من عالم الفعل المحض إلى عالم الفعل المحقق في الخطاب؛ فما قاله صاحب الكتاب هو تحديد لصيغ تصرف الفعل حسب دلالاته على الماضي أو الحاضر أو المستقبل، وهذا لا يكون إلا بإسناد الفعل إلى أحد الضمائر؛ أي في الخطاب، فما حده سيبويه هو أشكال الفعل المختلفة باختلاف التصريف، وليس هو الفعل بصفته قسماً يتصور قبل تصريفه<sup>(١٥٦)</sup>، فحد الفعل عند سيبويه تال لتقرر الفعل وجوداً، ولا تتم صياغته وفق أنماط المنطق المسبقة كما هو شأن حده عند أرسطو.

أما القسم الثالث من أقسام الكلام - وهو الحرف - فإن مركس يسوي بينه وبين الرباط عند أرسطو: فهل تنصر هذه التسوية حجة قوية؟ وهل تؤيدها الموازنة الدقيقة بين المصطلحين؟ إن الإجابة عن ذلك تقتضي أن تكون على بينة من معنى الحرف عند أرسطو ومعنى الرباط عند سيبويه.

إن الرباط - كما جاء في "فن الشعر" - جزء من أجزاء القول النحوية -

يقول أرسطو في حد الرباط: "والرباط صوت خال من المعنى لا يمنع من التركيب ولا يؤدي إليه: تركيب عبارة واحدة ذات مدلول، بمساعدة عدة أصوات ... والرباط أيضاً صوت خال من المعنى يؤلف بطبعه من جملة أصوات ذات معنى عبارة واحدة ذات معنى"<sup>(١٥٧)</sup>. أما الحرف عند سيبويه، فجاء الكلام عليه في الباب الأول

من أبواب الكتاب، فقد افتتحه بقوله: فالكلام اسم وفعل وحرف جاء لمعنى، ليس باسم ولا فعل<sup>(١٥٨)</sup>.

وقوله: "جاء لمعنى" تمييز له عن الحرف الذي لم يجئ لمعنى، والذي لا يكون - من أجل ذلك - قسماً من أقسام الكلمة؛ ذلك "أن الحرف لا يكون له دخل في تأليف الكلام إلا إذا كان له معنى كـ "هل" و "لم"، فإن "هل" معناها الاستفهام و "لم" معناها النفي، فإن لم يكن له معنى لا يدخل في تركيب الكلام كحروف المباني نحو زاي زيد ويائه وداله فإن كلاً منها حرف مبنى لا حرف معنى<sup>(١٥٩)</sup>. ويتبع سيبويه غير طريقة للتعبير عن اقتران الحرف - من حيث هو قسم من أقسام الكلام - بالمعنى. ومن هذه الطرائق أن يكون الحرف مما تجب له صفة المعنى وذلك نحو قوله: "حرف جاء لمعنى"<sup>(١٦٠)</sup> أو قوله: "الحروف التي ليست إلا لمعنى"<sup>(١٦١)</sup>. ومنها أن يسمى الحرف بالمعنى الذي جاء له الحرف، كأن يقول: "حرف الإعراب"<sup>(١٦٢)</sup>، و "حرف الإضافة"<sup>(١٦٣)</sup> و "حرف النداء"<sup>(١٦٤)</sup> و "حرف الاستثناء"<sup>(١٦٥)</sup>.

وقد رد بعض النحاة قول سيبويه في الحرف إنه "جاء لمعنى"؛ وذلك "لأن الاسم والفعل جاء لمعنى"<sup>(١٦٦)</sup>. فليس للحرف أن يختص بذلك دونهما. وفي رأينا أن أصحاب هذا الرد كانوا على بعد من مقصد سيبويه، فسيبويه لم يرد بقوله أن يميز بين الحرف وبين الاسم والفعل. فالجاء لمعنى من الخواص المشتركة بين الأقسام الثلاثة، وما كان سيبويه في حاجة إلى إيجاب صفة المعنى للاسم والفعل، فما من اسم أو فعل إلا وهو يجيء لمعنى، بخلاف الحرف فإن منه الدالّ ومنه غير الدالّ، وقول سيبويه إنما يراد به أن يميز بين هذين الصنفين من الحروف.

ويحتاج قول سيبويه: "ليس باسم ولا فعل" إلى فضل بيان، فهو لا يخلو من غموض: أفهو وصف للحرف أم هو وصف للمعنى الذي جاء له الحرف. لقد ذهب غير واحد من النحاة الذين جاؤوا بعد سيبويه إلى أن "ليس باسم ولا فعل" صفة للفظ "المعنى". يقول أبو سعيد السيرافي (ت ٣٦٨هـ): إن قوله "حرف جاء لمعنى

ليس باسم ولا فعل: أي جاء لمعنى، ذلك المعنى ليس باسم؛ أي ليس بدال عليه الاسم: "ولا فعل"؛ أي ليس بدال عليه الفعل<sup>(١٦٧)</sup>. ويقول ابن فارس (ت ٣٨٥هـ) موضحاً: "قد أكثر أهل العربية في هذا وأقرب ما فيه ما قاله سيبويه: أنه الذي يفيد معنى ليس في اسم ولا فعل، نحو قولنا: "زيد منطلق" ثم تقول: "هل زيد منطلق؟" فأفدنا بـ "هل" ما لم يكن في "زيد" ولا في "منطلق"<sup>(١٦٨)</sup>. فمعنى الاستفهام لا يدل عليه الاسم، ولا يدل عليه الفعل، ولكن يحدثه الحرف فيهما بدخوله عليهما. ولهذا المذهب القديم أنصاره من المحدثين، فالمستشرق الهولندي (كيس فيرستينغ) يرى "أن عبارة" ليست باسم ولا فعل لا تقوم للحرف كوصف ثان له؛ لأن هذا يجعله تعبيراً غريباً، ولكن هذه العبارة تحد كلمة "معنى"<sup>(١٦٩)</sup>.

ونحن نرى أن قول سيبويه "ليس باسم ولا فعل" وصف للحرف وليس للمعنى، ومن الأدلة على ذلك:

قول سيبويه:

"وأما ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل فنحو ثم وسوف  
وواو القسم ولام الإضافة ونحوها"<sup>(١٧٠)</sup>.

فـ "جاء لمعنى" و "ليس باسم ولا فعل" هما - في هذا القول - من خواص الحرف قطعاً من غير شك، وهذا القول هو قوله: "وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل" وقد مثل له وصاغه صياغة تقطع بأن "ليس باسم ولا فعل" وصف للحرف وليس للمعنى الذي جاء له الحرف، وقد جاء بالصياغة نفسها وهو يتكلم - في الباب الثاني من أبواب الكتاب - على "ما ليس باسم ولا فعل مما جاء لمعنى ليس غير: نحو سوف وقد"<sup>(١٧١)</sup>. بل إن في هذا الباب لعبارتين هما من أوضح الدلائل على صحة ما نذهب إليه. وأولى العبارتين يمثلها كلام سيبويه على "الحروف التي ليست بأسماء ولا أفعال ولم تجيء إلا لمعنى"<sup>(١٧٢)</sup>، والثانية يمثلها كلامه على "الحروف التي ليست إلا لمعنى وليست بأسماء ولا أفعال"<sup>(١٧٣)</sup>.

وقد جاءت "ليست باسم" صفة للحرف في قول الأخفش (ت ٢١٥هـ) سعيد

بن مسعدة وتلميذ سيبويه : " إن من ... إذا رفع بها فهي اسم مبتدأ وما بعدها خبرها، وإذا خفض بها فهي حرف معنى ليس باسم " (١٧٤).

ودليل ذلك قول الرياشي (ت ٢٥٧هـ) له " فلم لا تكون في الموضوعين اسماً؟".  
ومما يدعم ذلك أيضاً ما جاء على هامش نسخة من النسخ التي اعتمد عليها (دربغ)  
في تحقيق " الكتاب " ونصه : " ليس باسم ولا فعل " صفة لـ " حرف " لا لـ " معنى "  
كما ظن بعضهم (١٧٥).

وإذ قد ألمنا بمعنى الحرف عند سيبويه، وبمعنى الرباط عند أرسطو، فإنه  
يمكن أن نبت في ما ذهب إليه مركس من أن مفهوم الحرف عند سيبويه يماثل مفهوم  
الرباط عند أرسطو.

وأول ما يقدر في رأي (مركس) أن الحرف عند سيبويه ظاهرة لسانية دالة،  
وأن الرباط عند أرسطو ليس من الدلالة في شيء. فلا يصح - على هذا - ما يزعمه  
(مركس) من " أن تعريف سيبويه يقرر أن الحرف ليس له أي معنى في ذاته وأنه  
خال من الدلالة، وإن هذا إلا تعريف أرسطو " (١٧٦)، وهذا الزعم ينافي حقيقة  
التعريفين؛ ذلك أن تعريف سيبويه لا ينفي عن الحرف أن يكون ذا معنى، ولا تؤذن  
صياغته بأن معناه في غيره، وإنما يثبت له دونما تقييد، والقول بأن الحرف جاء لمعنى  
في غيره لم يسلم إليه نص سيبويه وإنما أسلم إليه تأويل هذا النص، ولذلك رده أبو  
الحسن الأشعري ورد على من ذهب من النحاة أن " قول سيبويه جاء لمعنى إنما  
يعني به (غيره) لا في نفسه وإن كان ليس في الكتاب كذلك " (١٧٧) يقول أبو الحسن:  
" فقلت : إن إخراج الأشياء عن طريقها وصرفها عما تدل عليه لا بد في ذلك من حجة  
تخصص أحدهما دون الآخر " والظاهر من هذا : " جاء لمعنى " وليس في الكتاب : " في  
غيره " (١٧٨).

بل إن تأويل النحاة - على فرض صحته - لا يكون فيه حجة لمركس بل يكون  
فيه حجة عليه. فالقول بأن الحرف جاء لمعنى في نفسه أو في غيره يثبت له المعنى في  
الحالتين، فكيف يكون بمعنى " الرباط "، وأرسطو يعري الرباط من المعنى تعرية

تامة، وسيبويه يقرن الحرف بالمعنى بقطع النظر عن أن تكون المعنى في نفسه أو في غيره ؟

ومن تناقض مركس أن يقول عن تعريف سيبويه إنه " ليس له أي معنى في ذاته وأنه خال من الدلالة " فأن لا يكون له معنى في ذاته لا ينفي عنه أن يكون له معنى أصلاً، وإذا كان كذلك فكيف يكون خالياً من الدلالة ؟

وأما منافاة زعم (مركس) لحقيقة الرباط عند أرسطو فأن يدعى لها أنها أصل حقيقة الحرف عند سيبويه، وهو ادعاء يؤول بالرباط عند أرسطو إلى أن يكون له معنى، ولكنه معنى في غيره وليس في ذاته، والحال أنه لا معنى له أصلاً.

وهكذا سيبويه لم يستعمل مصطلح الرباط ولا استعمل مصطلحاً له معنى الرباط، فأنى للرباط أن يجد سبيله إلى التأثير في مفهوم الحرف عند سيبويه وبين الرباط والحرف كمال الانفصال - كما يقول أهل البلاغة ؟ ونشير في هذا المقام إلى أن عبدالله بن المقفع قد ترجم مصطلح الرباط في مختصره لكتاب العبارة بـ " الجامعة " (١٧٩) ولم ترد " الجامعة " ولا " الجوامع " في كتاب سيبويه (١٨٠).

بم نفس وقوع مركس في هذا الخطأ ؟

إن خطأ مركس - وهو ينظر في تعريف الحرف عند سيبويه - مرده إلى أنه لم يتدبر هذا التعريف في سياق نص سيبويه وفي سياق الفترة التاريخية التي ظهر فيها، وإنما تدبره من خلال ما فهمه منه الزمخشري في القرن السادس الهجري وابن يعيش في القرن السابع.

يقول مركس :

إن الجملة العربية - وهي على شيء من الغموض - مرد أمرها إلى أن الحروف تعدل بشكل من الأشكال معنى الجملة البسيطة أو تحدد علاقتها. وإذ قد يمكن أن يقدح في هذا التأويل، فإني مستشهد أيضاً بالزمخشري الذي يقول إن " الحرف ما دل على معنى في غيره، ومن ثم لم ينفك من اسم أو فعل يصحبه " (١٨١)، وتعريف الزمخشري هذا إن هو إلا تدقيق لتعريف سيبويه، وهو يقول : " ما دل على

معنى " بدل أن يقول: " ما جاء لمعنى"، ويبرر ابن يعيش شارحه هذا الإصلاح مستنداً في ذلك إلى أن سيبويه أدخل في حده فكرة العلة، والمراد من الحد الدلالة على الذات لا على العلة<sup>(١٨٢)</sup>.

ونحن نرى أن الزمخشري وابن يعيش قد أخطأ فهم تعريف سيبويه؛ لأنهما توسلا إلى هذا الفهم بإسقاط ما استقر في فكر الرجلين من أصول مبدئية، ومن قواعد منهجية ومن رؤى لسانية قد أخذت من منطق أرسطو بنصيب وافر، ومكنت له في ميدان الدراسة النحوية، واتخذته حكماً لا ترضى إلا حكومته: ولذلك فإن ابن يعيش ينتقد تعريف سيبويه للحرف، ويعيبه بأنه مخالف لحقيقة الحد وكأن الحد - في مقاييس النحو وأوضاعه وفي الرؤية اللسانية السائدة في عصر سيبويه - وظيفته الدالة على الذات. إن ابن يعيش - في رأينا - لم يع ما أصاب المنظومة النحوية من تطور، فحكم اللاحق في السابق، وأراد للقديم أن يقدر على الجديد وإلا كان هدفاً لسهام الانتقاد.

والقول بدلالة الحرف على معنى في غيره لا في نفسه لم يظهر في عصر سيبويه وإنما ظهر في ما تلاه من عصور<sup>(١٨٣)</sup>. وقد حاول النحاة في هذه العصور التالية أن يحتجوا لهذا القول، وبينوا أن له إيداً في العقل وفي اللغة. فالعقل يشهد له من " جهة إن للأسماء والأفعال معانيها في أنفسها قائمة صحيحة، والدليل على ذلك أنه إذا قيل ما الإنسان؟ قيل: الذي يكون حياً ناطقاً كاتباً... وإذا قيل: ما معنى قام؟ قيل وقوع الفعل في زمان ماض، فعقل معناه في نفسه قبل أن يتجاوز به إلى غيره، وليس كذلك الحروف؛ لأنه إذا قيل: ما معنى "من"؟ كان الجواب أنه يبعث بها الجزء من الكل... ولم يعقل معنى تحتها غير الجزء والكل فعلمنا أنها تؤثر في المعاني ولا يعقل معناها إلا بغيرها"<sup>(١٨٤)</sup>.

أما شهادة اللغة له فعمدتها أن دلالة الحرف على معنى في غيره يؤذن به المعنى اللغوي للحرف، يقول أبو القاسم الزجاجي:



"سمي القسم الثالث حرفاً؛ لأنه ما بين هذين القسمين ورباط لهما، والحرف حد الشيء، فكأنه لوصله بين هذين كالحروف التي تلي ما هو متصل بها" (١٨٥).

إن تعريف سيبويه للحرف يقرأ إذن في ضوء ما آل إليه تعريف الحرف عند من جاء بعده من النحاة، ومنهم الزمخشري وابن يعيش اللذان استشهد بهما مركس. وليس التعريف الحادث بعد سيبويه بتدقيق لتعريف سيبويه، ولكنه تأويل له يوجهه توجيهاً ينتهي به إلى أن يصدق على الحرف عند سيبويه، أنه ما جاء لمعنى في غيره وإن كان ليس في الكتاب كذلك. ومدار أمر هذا التأويل أن الحرف عند سيبويه ليس باسم ولا فعل، فيجب أن يجيء لمعنى غير الذي جاء له، وبعبارة أخرى، فإنه إذا كان كل من الاسم والفعل يدل على معنى في نفسه، فإن الحرف - وهو ليس باسم ولا فعل - يجب أن يدل على معنى في غيره، وأن لا يستقل بأداء معنى في نفسه.

وليس لمركس - وهو يستند في فهم تعريف سيبويه للحرف إلى ما فهمه منه الزمخشري وابن يعيش - إلا أن يكون بمعزل عن موضوعية الأحكام وعن صحة الفهم؛ لأنه لم يأخذ نفسه بتطبيق قاعدة منهجية على غاية من الأهمية وهي ضرورة التعامل مع نص سيبويه تعاملاً مباشراً، وأن وساطة الشارحين لا تخلو من خطر، إذ كثيراً ما يكون شرح النص يهتم في واد غير وادي محتواه الحقيقي.

وإذا كان خطأ مركس في فهم تعريف سيبويه للحرف ما يسوغه، فما الذي خطأه في المماثلة بين تعريف أرسطو وتعريف سيبويه وهي مماثلة تقتضي أن يكون للحرف في تعريف أرسطو معنى في غيره وهو ما ينفية هذا التعريف؟

نظن أن مركس قد استهواه خطأ التقدير لأسباب ثلاثة: أولها أن خلو الحرف من المعنى عند أرسطو ليس عبارة عن انتفاء المعنى بالوحدة، ولكنه عبارة عن كون الحرف معناه أبداً في غيره، وما كان معناه أبداً في غيره فكأنه لا معنى له أصلاً. وثانيها: الاستنامة إلى مبدأ قبلي لا تنصره حقيقة الواقع ولا يؤيده الاستدلال العقلي، وهو أن النحو وليد المنطق وأنه لا وجود لنحو تكون نشأته بمعزل عن المنطق:

يقول مركس: "إن العمل الأساسي الذي يتعذر بدونه وضع نحو لغة من

اللغات، هو اكتشاف أقسام اللغة، وقد كان العلماء العرب يجهلون أن النحو يقوم على المنطق<sup>(١٨٦)</sup>.

ولذلك فهو يعيب على ابن خلدون أن ردّ نشأة النحو العربي إلى خوف أهل العلم من فساد الملكة اللسانية عند العرب، ومن أن يطول بها العهد فينغلق القرآن والحديث على الفهم، فوضعوا لهم النحو ليقوموا به ألسنتهم. وسر خطأ ابن خلدون - في رأي مركس - أنه لم يفهم أنه لا بد لنا - ونحن نضع لبنات النحو الأولى - "من المنطق والمعارف الفلسفية"<sup>(١٨٧)</sup>. فإن هذه المعارف وذلك المنطق ضرورية وكافية لوضع هذه اللبنة.

وهكذا يكون على الحرف أن يشي تعريفه بما للمنطق عليه من دين: فهو قسم من أقسام الكلام، وأقسام الكلام باب من أبواب النحو، والنحو يقوم - على المنطق، فهو - في رأي مركس - ركنه الأقوم وأساسه المتين.

وثالثها أن وعي مركس للمسألة وعي انفعالي - *Passionnelle Conscience* - ومن شأن هذا الوعي أن يغشي بصيرة الباحث، فيلبس الحق بالباطل، ويحسن للمنصف الميل ويملك عليه حكمه؛ فلا يترك له من منهجه مجالاً للتثبيت، ولا يبقى منه نصيباً للموضوعية، فلا يرى إلا ما يريد له هذا الوعي أن يرى، ولا يدرك إلا ما يأذن بإدراكه، وهو يستدرجه إلى أن يسلك غير مسالك الحياد ولا يكون قصده الحق في ذاته، وإنما قصده أن يبين أن النحو العربي في جزئياته وفي اتجاهاته العامة عالية على المنطق الأرسطي، وأن أقسام الكلام العربي - وهي ما يعيننا في هذا الموضوع - إن هي إلا تكرار لمتصورات منطقية أرسطية كتبت باللغة العربية.

ولو تخلص مركس من ربقة هذا الوعي الانفعالي وتدبر قول أرسطو وقول سيبويه في الحرف، والنفس على حال الاعتدال - لتبين له أن القولين يصدران عن رؤيتين مختلفتين اختلافًا إستمولوجيًا، وأن هذا الاختلاف الإستمولوجي قد أسلم إلى أن تختلف وظيفة الحرف عند الرجلين؛ فأرسطو - "قد عالج الحروف بناء على علاقاتها المنطقية في حين أن سيبويه... يعتبر الحرف بناء على وظائفه

النحوية" (١٨٨)، ولذلك ربط تعريفه بكونه " جاء لمعنى ". وهذه العبارة " تعتبر في حد ذاتها تعريفاً وظيفياً بالمعنى الواسع للكلمة، ما دامت تصف وظيفة الحرف العامة وليس جوهره " (١٨٩)، وهل كان الحرف - قسماً من أقسام الكلام العربي - يلتبس إلى هذه الوظيفة النحوية سبباً لو كان سيبويه يقتدي على آثار أرسطو وكان متصور الحرف عنده تكراراً لمتصور الحرف عند أرسطو.

وإن هذه الوظيفة النحوية للحرف لعلى جانب من الأهمية عظيم؛ ولذلك أدخلها سيبويه في تعريف الحرف، فأن يجيء الحرف لمعنى خاصة من خواص الحرف أو قل على وجه الدقة: إن حد الحرف عند سيبويه عبارة عن خاصته التي تميزه، وما كان لسيبويه أن يقيم حد الحرف على أساس الوظيفة النحوية إلا وهي منه بمثابة القلب من جسم الإنسان. ولا ضير على كلام سيبويه من أن يكون فيه إشارة إلى العلة إذا كان في تلك الإشارة خاصة المحدود المميزة، ولا يصح الاعتراض عليه من جهة أن الحد مراد منه " الدلالة على الذات لا على العلة التي وضع لأجلها إذ علة الشيء غيره " (١٩٠): كما فعل ابن يعيش في شرح المفصل. فالحد - بهذا المفهوم - لم يعرفه سيبويه ولا النحاة الأوائل، وابتداء دخوله في التفكير العربي الإسلامي تال لهم. فأنى يكون للسابقين أن يلزموا بانتحاء سمته، وأن يقدوا حدودهم على قده؟ وإذا كانت علة الشيء غيره - وهي كذلك بالفعل - فإن دلالة الشيء هي أيضاً غيره، وما عيب به حد سيبويه للحرف يعاب به الحد المنطقي أيضاً سواء بسواء. والقول - فوق هذا - بأن " علة الشيء غيره " توهم أن دلالة الشيء ليست غيره، وأنها هي هو؛ أي أن الحد يراد به المحدود نفسه، وليس ذلك مراد القوم، وإنما مرادهم أن الحد هو القول الدال على جوهر المحدود.

ويرتبط الحد عند سيبويه بمبدأ الإعراب ارتباطاً وثيقاً، وفي الباب الثاني من أبواب الكتاب، وموضوعه " مجاري أو آخر الكلم من العربية " (١٩١) ما تجب الحجة على هذا الارتباط. وليس للحرف - في ضوء هذه المجاري وأربعة الأضرب التي تجمعها في اللفظ - إلا أن يكون بينه وبين الحرف بمفهومه الأرسطي " تنافر

إبستيمولوجي" (١٩٢). ولكن مركس لا يسلم بذلك فهو يذهب إلى أن "الإعراب نفسه متصور إغريقي، وما لفظه "الإعراب" في معناها إلا الإغريقية Hellenismos، وقد أتى عليها حكم التحول وهي أن يستجيب لمقتضيات ما يقتضيه تطبيقها على النحو العربي" (١٩٣).

وليس ما يذهب إليه مركس بصحيح، فلفظ Hellenismos هو في عرف اللسان الإغريقي اسم فعل معناه: هلن، أي صير الشيء هلينياً، والوجه الهليني في الكلام هو الوجه الصحيح في استخدام اللغة الإغريقية، ويتوصل إلى ذلك بمراعاة خمسة أمور تتعلق كلها بصناعة الخطابة<sup>(١٩٤)</sup>؛ اللفظة الإغريقية هي - إذن - مصطلح خطابي وليست بمصطلح نحوي، وبابها الكلام عامة، والإعراب عند سيبويه والنحاة العرب مصطلح نحوي لا علاقة له بالخطابة، وهو - إلى ذلك - بابه نوع من الكلام خاص هو الكلام المعرب، فالإعراب نقيض البناء، والكلمة العربية التي يمكن أن تؤدي معنى الكلمة اليونانية Hellenismos إنما هي كلمة "نحو" لا كلمة "إعراب"؛ فالنحو - من حيث هو مصدر شائع - معناه انتحاء سمت الكلام العربي، والكلمة اليونانية معناها أيضاً انتحاء سمت الكلام الإغريقي والجري على سننه وقوانينه، وليس هذا المعنى من المعاني التي يدل عليها "الإعراب" في لسان العرب ومعجمات اللغة وكتب النحو. وعلى هذا قس "التنوين" و"التصريف" و"الحركة" و"الجنس" و"الظرف" و"الحال" فقد أثبتت غير دراسة أن هذه المصطلحات لا يمكن أن تلتبس أصولها في المنطق الأرسطي ولا في النحو اليوناني كما يدعي مركس؛ لأنها تختلف عما جاء في هذا النحو وفي ذلك المنطق اختلافاً جذرياً يدحض أطروحة مركس دحضاً وبيّن تهافتها وهي تماثل بين هذه المصطلحات والمصطلحات اليونانية، والحال أنها لا تماثلها في شيء ويشهد بذلك منطق أرسطو والنحو اليوناني والنحو العربي<sup>(١٩٥)</sup>.

وهكذا يتبين لنا أن أقسام الكلام العربي لا يمكن أن تكون مقتبسة من المنطق الأرسطي، فهي تختلف عن أقسام الكلام فيه عدداً ومضموناً ومصطلحات. وإذا كان البحث العلمي قد أثبت صحة ما ينسب إلى عبد الله بن المقفع من تراجم أرسططالية،

ونفى- من ثم صحة نسبتها إلى ابنه محمد - فإنه لا دليل على أن الخليل وسيبويه وسائر النحاة الأوائل قد تأثروا بمنطق أرسطو، فأَن يطلعوا على هذا المنطق - على فرض الاطلاع - لا يعني بالضرورة أنهم أخذوا منه بنصيب. ثم إن المقارنة الدقيقة بين مصطلحات المنطق الأرسطي والنحو العربي - في ما يتعلق بأقسام الكلام في الفنين - لتبرز الاختلاف الإيستيمولوجي بينهما، وتقيم الدليل على أن لكل منها خواصها، وأن تأثر بعضها ببعض وتأثير بعضها في بعض أمر ليس عن رفضه من محيد. فإن وجدنا بينها بعض تواز أو مناسبة، فلا علاقة لذلك بمسألة التأثر والتأثير. وإن دراسة اللغات في العالم لتبين أن ما بين اللغات من مناسبة ليس هو بالضرورة نتيجة لما بينها من قرابة تكوينية - Parente genetique - أو اتصال تاريخي - contacte historique - وإنها لتثبت أن من اللغات ما يكون بينها غير مناسبة وليس بينها مع ذلك وشائج قرى ولا اتصال تاريخي بينها بأي شكل من الأشكال<sup>(١٩٦)</sup>. أفيمكن سبب ذلك في أن اللغات - أياً ما تكن درجة الاختلاف بينها - تظل لغات طبيعية بشرية لها أن تختلف كيف شاءت و شاء لها تنوع الثقافات، ولكنها لا تخرج عما يستند إليه وعي البشر اللساني من أسس فيزيولوجية فكرية؟ أم تراه في "وجود مفاهيم ليس من المستبعد أن يهتدي إليها الإنسان بالطبع والبدئية"<sup>(١٩٧)</sup>، وهي - على هذا - ثمرة من ثمرات هذه البدئية وذاك الطبع، وليس للغة بعينها أن تدعي أنها هي الأصل في ذلك، وأن ما سواها من اللغات فروع عليها. وينفك من هذه الحقيقة المقررة أن اتخاذ السبق الزمني وحده أساساً تبنى عليه فكرة التأثر والتأثير لا إياد لها في موضوعية العلم وحياد النظرة العلمية.

## ٥ - فرضية تأثر النحو العربي بالنحو اليوناني

يفترض بعض الدارسين المحدثين من العرب وغيرهم أن النحو العربي قد تأثر - في فترة الوضع والتأسيس - بالنحو اليوناني. ومن هؤلاء اللساني الفرنسي جورج مونين، فقد ذكر في كتابه عن "تاريخ علم اللغة" - وهو يتكلم على أبحاث أفلاطون وأرسطو في ميدان اللغة - أن أبحاث الرواقين وعلماء الإسكندرية "سوف تؤدي إلى أول كتاب في قواعد اللغة وضعه دوني التراقي، وأن هذه القواعد سوف تنقل إلى الأرمينية والسريانية ومن ثم إلى اليهود والعرب" (١٩٨).

ويجنح إبراهيم مذكور في أطروحته عن "منطق أرسطو في العالم العربي" إلى القول بـ "أن عنصراً إغريقياً قد تسرب إلى تكوين النحو العربي، وأن لهذا العنصر أصلين ممكنين: أحدهما أن يتأتى مباشرة من بعض المؤلفات في النحو اليوناني، وثانيهما أن يتأتى - بشكل غير مباشر - من كتابات أرسطية" (١٩٩). وهو يشير في هذا المقام إلى ما يقال من - أن "لحنين ابن إسحاق مقالة في النحو اليوناني" (٢٠٠).

وإذا كان المستشرق الهولندي كيس فيرستيغ ينفي أن يكون النحو العربي قد تأثر إبان نشأته بالمنطق الأرسطي (٢٠١) - فإن نفي هذا التأثير الأرسطي "يجب أن لا يفسر ليدعم فكرة أن النحو العربي كان بدون تأثير أجنبي" (٢٠٢)، فما الذي أثر في النحو العربي زمن النشأة والتأسيس؟ إنه - في رأيه - نحو اليونان.

يقول فيرستيغ:

إننا نقول إن النحاة العرب الأوائل اقترضوا عناصر عديدة من النحو اليوناني ليتسنى لهم بناء نظامهم (٢٠٣).

وهو يذهب إلى "أن تعليم النحو اليوناني كان نموذجاً، وكان نقطة البداية بالنسبة إلى النحو العربي" (٢٠٤)، حجته أن "هناك تشابهاً واضحاً بين النحويين" (٢٠٥)، ومن "آيات" هذا "التشابه الواضح" و"دلائله" أن سيبويه

يمثل الاسم بـ "رجل" و"فرس"، وهو لا يعتقد "أن ظهور هذين الاسمين نفسيهما... في كتب النحو العربي مجرد مصادفة... فعندما يستعمل سيبويه هذين الاسمين بالتحديد فإنه بذلك يتبع تقليداً قديماً... لأن هذين المثالين نفسيهما استخدمهما أفلاطون وأرسطو" (٢٠٦).

فالنحو العربي - عند الرجل - مدين إلى الفكر اليوناني - منطقاً ونحواً - بجملة وتفصيله؛ بل وبأمثلته التوضيحية أيضاً. ويكثر المستشرق - وهو يتكلم على سيبويه والخليل وغيرهما من النحاة الأوائل - من عبارات "الاقتراس" (٢٠٧) و"التقليد" (٢٠٨) و"الترجمة الحرفية"، (٢٠٩) وكأن النحو العربي - في نشأته نفسها - يخلو من الأصالة، وكأن قدر النحاة العرب الأوائل أن يقتفوا آثار نحاة الإغريق.

### ما مسالك النحو الإغريقي إلى النحو العربي ؟

تقوم أطروحة فيرستينغ - في جملتها - على التنويه بمسلكين أساسيين، أولهما "أن المنطق اليوناني - وليس المنطق المشائي وحده، بل والرواقي أيضاً - قد أدى حقاً دوراً في تاريخ الفكر اللغوي العربي، ولكن ذلك لم يحدث إلا في أوقات متأخرة، وذلك إبان القرنين التاسع والعاشر (الثالث والرابع الهجريين)، حين نقل مركز علم اللغة العربية إلى بغداد" (٢١٠). فهو - إذن - غير ذي أثر في نشأة النحو العربي، وثانيهما "أن بدايات النحو العربي تتصف باتصالات مباشرة شخصية بالثقافة اليونانية الحية، وكذلك النحو في المناطق المهلنة التي فتحت حديثاً" (٢١١). ويكتسي هذا المسلك - في أطروحة فيرستينغ - أهمية بالغة، وهو المهيم في الكتاب كله، وإليه يستند ليميز بين النشاط اللغوي عند سيبويه وأوائل النحاة، وبين هذا النشاط عند من جاء بعدهم. بل إن رسالة سيبويه - وهي في رأي فيرستينغ - تعد مقدمة لأصول النحو النظرية وتؤذن بـ "بداية النحو التقني الحقيقي" إنما هي ثمرة من ثمرات هذا المسلك، وإنجاز "قد تأثر جزئياً بالإمام المستمر بالممارسات النحوية اليونانية" (٢١٢).

ولكن لم لا يكون النحو العربي ذا نشأة عربية محضة ؟ ولم يجب أن يكون مديناً في نشأته للعناصر الإغريقية ؟ يجيب فيرستينغ عن ذلك بقوله:

يتسم [كتاب سيبويه] بمستوى عال من الإنجاز قلما استطاع النحاة المتأخرون الوصول إليه. ومن الصعوبة أن نتخيل أن يكون للنحو العربي مادة غزيرة بعد خمسين أو ستين عاماً من محاولات أبي الأسود الدؤلي دون أن يكون هناك تأثير أجنبي (٢١٣).

ويبدو أن فيرستينغ يتخذ تكون النحو اليوناني مثلاً يقيس به تكون الأنحاء. فإن هذا النحو لم يصغ صياغة واضحة مكتملة إلا في أواخر القرن الميلادي الأول، وكأن النحو الذي لم يقدر - في تكونه - على قد النحو اليوناني لا يمكن أن يكون "نتيجة تطور طبيعي" وقد اعتقد ألدبير مركس من قبله هذا المذهب.

ويورد على أطروحة فيرستينغ سؤال هو: لم لم يشر علماء العربية إلى تأثير النحو العربي بالنحو اليوناني؟ لئن أقر فيرستينغ "أن حجة التزام الصمت من جانب العرب هي حقاً حجة قوية" إنه ليأتي بحجة هي عنده أقوى من هذه الحجة وأقدر - من ثم - على دحضها، وعمدة هذه الحجة المناهضة أن "هناك أسباباً دينية وأخرى قومية أدت دوراً في هذا المجال. ونحن بالتأكيد ندرك كون النحاة أكثر حساسية تجاه نقاء الأصل العربي أكثر من الفيزيائيين أو الفلاسفة". ويذكر فيرستينغ - لإيجاب هذه الحجة - ما جاء من تفضيل للعرب على سائر الشعوب، وللعربية على سائر اللغات، في "إيضاح" (٢١٤) الزجاجي، و"مقابسات" (٢١٥) التوحيدي و"إمтаعه" (٢١٦)، و"الصاحبي في فقه اللغة" لابن فارس (٢١٧). معنى ذلك أن النحاة العرب - عند الرجل - قد التزموا الصمت ولم يثيروا إلى ما لنحو اليونان على نحو العرب من دين، لا لأنهم يجهلون ذلك بل لأن انتماءهم الديني والقومي واللغوي يمنعهم من أن يقرروا بأن نشأة النحو العربي عوامل غير عربية، فأقراره بذلك ينفك منه تبعية العرب لغيرهم وذلك قدح في نقاء الأصل العربي للنحو، إذ كيف يكون النحو العربي أفضل الأنحاء وهو مدين في نشأته لنحو لغة أخرى؟ وكيف يكون "نقياً" وقد تسربت إليه عناصر غير عربية؟

والمأمل في فرضية تأثير النحو العربي في طور نشأته بالنحو اليوناني



لا يطمئن إلى مصادراتها، ولا يظفر بحجة قوية تدعمها. ومما يوهن هذه الفرضية أن النحو اليوناني مدين - في نشأته وفي منعرجات تكونه - للمنطق ولما جاء من أبحاث لغوية في مؤلفات أفلاطون وأرسطو على وجه الخصوص<sup>(٢١٨)</sup>. ولقد رأينا - ونحن نحلل فرضية تأثير المنطق الأرسطي في نشأة النحو العربي - أن هذه النشأة كانت عربية محضاً، فخلوها من العناصر المنطقية يقتضي خلوها من عناصر تنتمي إلى النحو اليوناني الذي يهيمن عليه المنطق.

ثم إن عناصر النحو اليوناني لو وجدت سبيلها إلى النحو العربي إبان نشأته لاستغلها الفارابي وهو يؤلف كتاب "الألفاظ المستعملة في المنطق"، ويصوغ المصطلحات المنطقية ويضع جهازها.

يقول أبو نصر في تعديد أصناف الحروف:

" إن العادة لم تجر من أصحاب علم النحو العربي إلى زماننا هذا بأن يفرد بكل صنف منها اسم يخصه، فينبغي أن نستعمل في تعديد أصنافها الأسامي التي تأدت إلينا عن أهل العلم بالنحو من أهل اللسان اليوناني، فإنهم أفردوا كل صنف منها باسم خاص"<sup>(٢١٩)</sup>.

وإن في هذا القول لدليلاً على أن الجهاز المصطلحي في التراث النحو العربي - على الأقل في زمن الفارابي - لا يساعد على نقل الكتب المنطقية، ولو وجد فيه أبو نصر ضالته لما التجأ إلى غيره.

وأما ما يذهب إليه عالم اللغة الفرنسي جورج مونين من أن نحو دوني التراقي قد أثر في نحو اليهود وفي نحو العرب فقد جاء غفلاً من الحجج والبراهين، خالياً من الدقة، وقد جاء عرضاً في بضعة أسطر، فليس له قيمة علمية ولا ادعاها صاحبه له.

وأما رأي إبراهيم مذكور في تسرب العناصر الإغريقية إلى نشأة النحو العربي عن طريق المنطق الأرسطي أو النحو اليوناني، فمما يقدر فيه أن صاحبه قد صاغه صياغة تؤذن بإمكان التسرب ولا تقطع بحصوله، والممكن هو الذي يتساوى فيه الوجود والعدم، وهو في هذا المقام ما يتساوى فيه إثبات التسرب ونفيه، وما كانت

هذه حاله تخف موازينه في ميدان البرهنة والاستدلال، ومسألة تأثر النحو العربي بنحو اليونان لا تفيد كبير إفادة من مجرد الإمكان، وإنما هي في حاجة إلى دليل يخرج بها من مجرد الإمكان والاحتمال والتجوز إلى الإثبات أو إلى النفي.

وما يشير إليه مذكور من نسبة مقالة في النحو اليوناني إلى حنين ابن إسحاق لا حجة فيه على أن هذه المقالة كان لها أثر في النحو العربي، ولو كانت ذات أثر فيه لوجب أن لا يكون ذلك في بداياته، فقد عاش حنين بعدها بأحقاب. ثم إن إبراهيم مذكور يشك في أن تكون هذه المقالة قد وجدت حقاً، ويرى أنها - على فرض وجودها - "ربما كانت مقصورة على المترجمين ممن كانوا يتعلمون الإغريقية، وأن النحاة العرب كانوا على علم بها" (٢٢٠). وإذا كان ابن النديم قد أشار فعلاً إلى أن من مؤلفات حنين بن إسحاق "كتاب إحكام الإعراب على مذاهب اليونانيين فإنه" لم يضعه في مكانه ضمن أعمال النحاة، ولم يذكر حتى اسم حنين في هذا السياق، وربما كان السبب في ذلك أن ابن النديم كان يرى أن لا علاقة بين النحو اليوناني والنحو العربي" (٢٢١)، فإشارة ابن النديم - إذاً - حمالة أوجه ولا يتقرر بها أمر تأثر النحو العربي بالنحو اليوناني.

وليس في ما جاء به المستشرق الهولندي كيس فيرستينغ فصل الخطاب، ولا هو مما أسس على موضوعية الأحكام؛ فالقول بأن النحاة الأوائل قد اقترضوا عناصر من النحو اليوناني ليتسنى لهم بناء نحوهم - قول غير سديد، فليس من حتمي الأمور أن يقتض النحاة العرب وهم يضعون نحوهم عناصر من النحو اليوناني. وإنما قاد المستشرق إلى هذا القول مذهب آخر يعتقد، وهو أن النحو العربي قد اكتمل في فترة وجيزة بينها وبين محاولات الدؤلي الأولى ما لا يزيد على خمسين أو ستين عاماً، وهي فترة لا يمكن للنحو العربي أن يبلغ خلالها هذا الاكتمال الذي يجسده كتاب سيبويه بوسائله الذاتية، فلا بد من تدخل عناصر أجنبية تساعده على ذلك، وهي التي اقترضها من النحو اليوناني. وما يوهن هذا المذهب أنه يتخذ الفترة التي اكتمل فيها النحو اليوناني أصلاً، والفترة التي اكتمل فيها النحو العربي

فرعاً، فاستجاز أن لا يعتد بها وقد خالفت أصله، فالخطأ المنهجي الذي ارتكبه فيرستيغ مردّه إلى أنه ألزم النحو العربي أن يكتمل في فترة تساوي الفترة التي اكتمل فيها النحو اليوناني وإلا لم يكن اكتماله نتيجة "التطور الطبيعي" بل للتأثر بالنحو اليوناني والاقتراب منه، وكأن التطور الطبيعي لا يجسمه إلا النحو اليوناني. إن نشأة النحو العربي وثيقة الصلة بنشأة المجتمع العربي الإسلامي، وعلى الدارس أن يلتمسها أولاً وعلى جهة التعيين في ظروف هذا المجتمع وما أحاط به من ملابسات بدلاً من أن يسقط عليها ما ليس منها في شيء.

ثم إن النحو العربي لم يكتمل في فترة لا تزيد على خمسين أو ستين عاماً - كما يقول فيرستيغ - فإن بين محاولات الدوّلي الأولى وبين نحو سيبويه نحو قرن من الزمان، وهو فترة كافية لأن يكتمل فيها النحو العربي، وقد ساعدت العوامل الاجتماعية والدينية على ذلك.

ومن الأسباب التي جعلت فيرستيغ بمعزل عن إصابة الحكم الصحيح في القضية أنه يقيم مذهبه على أفكار مسبقة مفادها أن العقل اللساني العربي عقل تقليدي واتباع، وهو قاصر عن الإبداع والخلق، فكان لا بد له أن يقتض وأن يقلد وأن يترجم مفاهيم النحو اليوناني ترجمة حرفية ليتسنى له وضع النحو العربي وبناء منواله. ولا يخفى ما في ذلك من مجانبة لمناهج العلم ولموضوعية الحكم. والطريف أن فيرستيغ ينعى على بعض الدارسين قولهم: "إن العرب - فيما يبدو - لم يسهموا بشيء في دراستهم للغة مقارنة بإسهاماتهم وإضافتهم الجلية، وتحسيناتهم في الرياضيات والفلك والفيزياء والطب والتاريخ الطبيعي"<sup>(٢٢٢)</sup>، ولكنه يعتقد المذهب نفسه ويسم سيبويه والنحاة العرب الأوائل بالتقليد، ويبلغ به الأمر أن يدعي على سيبويه أنه أخذ مثالي "رجل" و"فرس" عن أفلاطون وأرسطو، فيكون مثله مثل من "ينهى عن خلق ويأتي مثله". ولقد نعجب منه وهو يأتي في الكتاب بما يناقض هذا المذهب ويعدله تعديلاً، فقد تحدث عن "الميزات الأصلية التي تبعث على الدهشة في النحو العربي" وأن فيه ما "لا نظير له في أي نظرية يونانية"، وأشار إلى أن

أطروحته لئن حاولت إثبات تأثير النحو اليوناني في النحو العربي، إنها لتمنح هذه المسألة وغيرها "اهتماماً يسيراً في الحديث عن أصالة النحو العربي" (٢٢٣).

والأساس الذي يبني عليه فيرستينغ إثبات تأثير النحو اليوناني في النحو العربي أساس غير متين. وإن أقوى حجة على ذلك يمكننا منها فيرستينغ نفسه، فهو يقر "أن من الصعوبة - في ضوء مصادرها الحالية خاصة - أن نؤكد قطعاً مدى التأثير اليوناني في النحو العربي، هذا إذا قصدنا البدايات العلمية للنحو العربي... وأقصى ما نستطيع توضيحه هو احتمالية العلاقة بين الفكر اللغوي العربي والفكر اليوناني" (٢٢٤). ولا يخفي أن فرضية الاتصال بين النحو اليوناني والنحو العربي "مجازفة كبيرة" وأنها أوقعته في حلقة مفرغة وإنما كانت الفرضية على هذه الصفة؛ لأنها تقوم على أن أوائل النحاة العرب كانوا على اتصال بالنحو اليوناني وهو يمارس في جميع أركان الشرق الأدنى ممارسه حية، وأنهم قد اقترضوا منه. وهذه دعوى لا يسلم للمستشرق الهولندي بها إلا إذا عضدتها الوثائق التاريخية والإشارات النصية. ولا وجود لهذه الإشارات ولا لتلك الوثائق، وإن اتصال النحاة العرب الأوائل بنحو اليونان يبقى مجرد فرضية تأخذ بها وأنت تقرأ الكتاب وتراد نفسك على التسليم بها تسليماً مؤقتاً فإذا بلغ الكتاب أجله وجدت أنها ظلت مجرد فرضية، بل وجدت أنها انحطت عن مجرد الفرضية درجات.

وما يستند إليه فيرستينغ من شبه بين النحو اليوناني والنحو العربي لا تقوم به الحجة على تأثر النحو العربي بالنحو اليوناني؛ فقد اهتم غيره بمسألة العلاقة بين النحويين ووازن بينهما، ولم تسلم الموازنة إلى أن بينهما شبهاً واضحاً، وإنما أسلم إلى نفي هذا التشابه؛ فبين النحويين اختلاف واضح ولنا أن نستشهد في هذا المقام بدراستين إحداهما للمستشرق الإنكليزي م.ج. كارتر وهي "في أصول النحو العربي"، والثانية للمستشرق الفرنسي (جيرار تروبو) وقد سماها بـ "نشأة النحو العربي في ضوء كتاب سيوييه". وتقرر الدراسة الأولى "أن المفاهيم النحوية اليونانية غير مطابقة أبداً للنظام الذي بناه سيوييه. وليس هذا ناتجاً عن الاختلاف المحتم بين

لغة وأخرى ولكن لأن مفهوم سيبويه لا علاقة له البتة بالنحو الذي عمله اليونان<sup>(٢٢٥)</sup>. فالنحوان - في أطروحة كارتر - بينهما اختلاف جذري وقطعية بيستمولوجية مردهما إلى أن سيبويه كان - بحسب عبارة عصرنا - من النحاة الوظيفيين الذين يهتمون بتحريك الكلمات أكثر من اهتمامهم بمعانيها، وهذا يضعه حالاً في موضع بعيد عن النحاة اليونان الذين يرون أن أهم مظاهر اللغة تكمن في معنى الكلمات وعلاقتها المنطقية<sup>(٢٢٦)</sup>، ومن شأن هذا الاختلاف بين اهتمامه واهتمامهم أن يباعد بين النحويين فلا يجمع بينهما جامع.

أما دراسة جيرار تروبو فقد قامت على قاعدتين منهجيتين أساسيتين؛ وهما: الإحصاء والمقارنة، فمصطلحية سيبويه ملاكها تسع مائة وألف مصطلح، منها عشرة مصطلحات يحتمل أن يكون النحاة العرب الأوائل قد أخذوها من النحو اليوناني. وهذه المصطلحات العشرة لا سيبل إلى أن يجب بها تأثر سيبويه بنحو اليونان؛ لأن بابها الاحتمال لا اليقين، ولأنها نظراً لقلتها تنضوي إلى "ما يحفظ ولا يقاس عليه"، وقيمتها في أن تؤكد صحة القاعدة العامة وهي أن لا أثر للنحو اليوناني في نحو سيبويه بدلاً من أن تنفيها.

يقول تروبو:

"فما تعني تلك العشرة بالنسبة إلى المئات والمئات من المصطلحات؟ والمصطلحات الألف والتسع مائة جزء من نظام معقد ليس له معنى خارج هذا النظام"<sup>(٢٢٧)</sup>.

ثم هو يعرضه على محك المقارنة بينها وبين رسيالاتها في النحو اليوناني فيخرج من المقارنة وقد تبين له أن بين الصنفين اختلافاً تاماً<sup>(٢٢٨)</sup>. وأن النحو العربي - لذلك كله ولغيره - "هو أبعد العلوم الإسلامية عن التأثر في طوره الأول"<sup>(٢٢٩)</sup>، وهو ما يدحض فرضية فيرستيغ دحضاً.

ولسنا نفسر سكوت النحاة العرب عن الإشارة إلى تأثر نحوهم بنحو اليونان كما فسره (فيرستيغ). فهم - في رأينا - قد سكتوا عن ذلك لأنه لا وجود له، وكيف

يشار إلى ماليس له وجود؟ وكيف يكون سكوتهم نتيجة لحساسيتهم تجاه نقاء الأصل العربي لنحوهم، وأن العوامل الدينية والقومية هي التي ألزمتهم الصمت. وهم لا يتخرجون من أن يتخذوا سيبويه الفارسي إمامهم ويسموا كتابه "قرآن النحو"؟ والمعروف عن العرب - كما يقرّ بذلك (أرناست رينان) وهو من المتعصبين عليهم - "أنهم كانوا دائماً مستعدين للاعتراف بالتأثير الأجنبي إن كانوا متأكدين من ذلك" (٢٣٠). فأن لا يسيروا إلى هذا التأثير معناه أنه لا وجود له في النشأة وليس في أقوال ابن فارس، والتوحيدي، والزجاجي، والسجستاني، في تفضيل العرب والعربية ما يؤيد رأي (فيرستيغ)، فلا حرج عند العلماء العرب من أن يجمعوا بين هذا التفضيل وبين الاعتراف لما لغير العرب على العرب من فضل.

ومما تجدر ملاحظته أن (فيرستيغ) لم يفد من دراسة عبد الرحمن الحاج صالح عن "منطق أرسطو والنحو العربي"، ولا دراسة عبد القادر المهيري "خواطر حول علاقة النحو العربي بالمنطق واللغة"، وهما من أهم الدراسات التي ناقشت فرضية (مركس) مناقشة علمية رصينة ودحضتها. ولم يفد أيضاً من كتاب (جيرار تروبو) "المعجم المفهرس لكتاب سيبويه"؛ فالدراستان المذكورتان لم يجر لهما ذكر في ثنايا الكتاب، ولا جعلهما في قائمة المصادر والمراجع منه على بال.

وأما كتاب (تروبو) فقد أقر أنه "لم يتمكن من استخدامه" (٢٣١). ولا شك أن (فيرستيغ) لو اطلع على هاتين الدراستين، وعلى كتاب المستشرق الفرنسي، وهو - بحسب عبارة (فيرستيغ) نفسه - "أداة مفيدة جداً لدراسة النحو العربي" (٢٣٢)، وعلى ما جاءت الأعمال الثلاثة به من براهين تدحض فرضية (مركس) - لعصمته من أن يرتكب غير خطأ، ولحملته على أن يدعن بالقبول لغير حقيقة تخص العلاقة بين النحو العربي ومنطق أرسطو.

## الخاتمة

يطرح هذا البحث قضية الأصالة والتأثر في نشأة النحو العربي، ويناقش ما ذهب إليه بعض المستشرقين والدارسين العرب من أن النحو العربي - في فترة الوضع والتأسيس - قد استند إلى النحو الهندي، والنحو الفارسي، والنحو السرياني، والمنطق الأرسطي، والنحو اليوناني، وأفاد منها في غير جانب. وقد ركزنا - لمعالجة القضية المطروحة - على مسألة من أهم المسائل النحوية وهي المتعلقة بأقسام الكلام.

وليست "الحجج" التي يأتي بها القوم لإثبات دعوى التأثير إبان النشأة بقاطعة ولا براهينهم بلائحة؛ فهي تقوم على وجوه المشابهة بين النحو العربي والأنحاء المذكورة أو - بينه وبين منطق أرسطو - لتثبت تأثره إبان نشأته بهذا المنطق أو بتلك الأنحاء؛ ذلك أنه إذا أمكن للمشابهة أن تجب بها الحجة على التأثر والتأثير في بعض الحالات فليس ذلك بممكن في كل حال؛ إذ ربما جاءت المشابهة من جهة الانتماء إلى فصيلة لغوية واحدة كما هو الشأن بالنسبة إلى اللغة العربية واللغة السريانية. فأن تكون أقسام الكلام واحدة في اللغتين مأتاه أنهما لغتان ساميتان، لا أن إحداهما متأثرة في ذلك بالأخرى.

وربما كانت المشابهة مجرد مصادفة؛ إذ يكون بين اللغتين المتشابهتين أو اللغات المتشابهة كمال الانفصال تاريخياً وفصائلاً لغوية. وربما كانت المشابهة نتيجة للطبع والبديهة، وأنه لا مانع يمنع هذه البديهة وذاك الطبع من أن يشترك أصحابهما وإن اختلفت الأزمنة والأمكنة والحضارات واللغات في غير مفهوم، وأن يكون بين لغاتهم وأنحاء هذه اللغات غير مناسبة. ولعل ذلك يعود إلى أن هذه اللغات تتفق في الخواص النوعية من حيث هي لغات بشرية، ولولا ذلك لما وجدت الكليات اللغوية؛ فإن وجودها ليقوم به الدليل على أن من المشابهات بين اللغات ما لا يعود إلى تأثر بعضها ببعض، وأثر بعضها في بعض.

ومن ضعف حجج القوم وبراهينهم أنها تبت في أمر التأثر والتأثير، وعمدتها في ذلك معيار السبق الزمني. فإذا تشابه نحو لغتين فإن أسبقهما ميلاداً هو النحو الذي أثر في الآخر، وما ذلك من حتمي الأمور.

ولا يهتم أصحاب الفرضية الهندية والفرضية الفارسية، والفرضية السريانية، والفرضية الإغريقية في مجالي المنطق والنحو كبير اهتمام بالظروف التاريخية والثقافية والدينية التي أحاطت بنشأة النحو العربي، وبالغايات التي كان يجري إليها أهله، وهم يضعونه، والمناهج التي اتبعوها لجمع مادته واستنباط قواعده من هذه المادة، فإن من شأن ذلك كله أن يساهم في الإجابة عن السؤال المطروح: هل تأثر النحو العربي في فترة تأسيسه بالمنطق والأنحاء التي سبق عليها القول؟ وإن من الدارسين - ونحن نعني المستشرق الألماني (أدلبيرمركس) على وجه الخصوص - من اتخذ ظروف نشأة الفكر اليوناني نحواً ومنطقاً أنموذجاً مثالياً تقاس به ظروف نشأة النحو العربي، وتدرس في إطاره، وتدع ما هي عليه إلى ما هو عليه.

ومهما يكن من شيء فإن مبحث أقسام الكلام العربي قد انطلق من تتبع كلام العرب ورصد خصائصه، واستنباط أحكام هذه الأقسام منه ومن مجاريه وحقائقه اللسانية. مثله في ذلك مثل النحو العربي نفسه في طور نشأته. أما تأثره بالتراث اليوناني عامة وبمنطق أرسطو على وجه الخصوص، فهو وليد فترات لاحقة من تاريخ النحو العربي. وإنما كانت فرضية (مركس) على بعد من الحقيقة الموضوعية للنحو العربي - إبان نشأته - ولنظرية أقسام الكلام العربي؛ إذ كانت تعوزه مصادر نحوية عربية لم تحقق في عصره، ك(الإيضاح في علل النحو) لأبي القاسم الزجاجي، و"الألفاظ المستعملة في المنطق" لأبي نصر الفارابي وغيرهما. وقد اشتملت على نصوص تأتي بتبيان الفرضية المركسية من القواعد، أو - على الأقل - تعديلاً. ثم إن (مركس) قد مكن - وهو يدرس القضية - لرؤية في العلم خاصة؛ هي رؤية القرن التاسع عشر، وحكمها في تاريخ النحو العربي وقضاياها، وهي رؤية قد تسرب إلى مبادئها ومصادراتها وأسسها المنهجية "لوثة" من الاعتبارات القبلية ومن الوعي



الانفعالي، فأفسدت على الرجل حكمه وجعلته - في غير موضع - يهيم في واد غير وادي الموضوعية والحياد.

ولقد برهنت الموازنة الدقيقة بين مصطلحية سيبويه، ومصطلحية أرسطو كما جاءت في "منطق عبد الله بن المقفع" على أن القول بتأثر سيبويه ومعاصريه وسابقيه بالمنطق الأرسطي كان - قبل أن يظهر مختصر ابن المقفع محققاً سنة ١٩٧٠ - مجرد تخمين وافترض، وأنه - بعد ذلك - قد ثبت خطؤه وتبين صدق نقيضه، وهو أصالة النحو العربي ومبحث أقسام الكلام في طور النشأة.



## الهوامش

- ١ - XF. Fleisch (Henri), Traité de philology t 1. p 23.
- ٢ - فيرستينغ، كيس، عناصر يونانية في الفكر اللغوي العربي، ص ٦٤.
- ٣ - عمر، أحمد مختار، البحث اللغوي عند العرب، ص ٣٤٤.
- ٤ - ضيف، شوقي، المدارس النحوية، ص ٣٢.
- ٥ - عمر، أحمد مختار، البحث اللغوي عند الهنود، ص ١٣٣.
- ٦ - الفراهيدي، الخليل بن أحمد، كتاب العين، ج ١، ص ٤٧.
- ٧ - المصدر السابق، الصفحة نفسها.
- ٨ - المصدر السابق، الصفحة نفسها.
- ٩ - CF.Brockelmann (Carl): G.A.t1,p97.
- ١٠ - Id: Supp, t1. p 156
- ١١ - بروكلمان، كارل، تاريخ الأدب العربي، ج ٢، ص ١٢٤، هامش ٥.
- ١٢ - عمر، أحمد مختار، البحث اللغوي عند العرب، ص ٣٤٤.
- ١٣ - أول كتاب عربي يفرد لدراسة الأصوات هو "سر صناعة الإعراب" لابن جني ولم يؤلف إلا في القرن الرابع الهجري، فلا أثر له في أعماله السابقين من نحاة العرب، وقد ظل معاصرو ابن جني ومن جاء بعده يعدون المباحث الصوتية جزءاً من النحو ولم ينهجوا نهجه في أن يكون لهذه المباحث علم مستقل بها ويخلصها من التبعية لغيره.
- ١٤ - عمر، أحمد مختار، المصدر السابق، ص ٣٤٥.
- ١٥ - المصدر السابق.
- ١٦ - Haywood (J.A): Arabic lexicography p 7
- ١٧ - انظر عمر، أحمد مختار، المصدر السابق، ص ٩٤. ضيف، شوقي، المدارس النحوية، ص ٣٢.

- Haywood (J.A): Loc. eit. – ١٨
- Id: Op.cit,p4 – ١٩
- ٢٠ – ذكره عمر، أحمد مختار، البحث اللغوي عند العرب، ص ٣٤٣.
- ٢١ – المصدر السابق، الصفحة نفسها.
- ٢٢ – CF.Filliozat (Pierre-Sylvain): Grammaire sanscrite paninienne, pp 63- 64
- ٢٣ – CF.Idig cit, p 66-67.
- ٢٤ – CF.Id: opcit, p 78.
- ٢٥ – Benveniste (Emile): problèmes de linguistique générale. T1, p 30
- Id, Loc, cit. – ٢٦
- ٢٧ – عيد، محمد، أصول النحو العربي، ص ١٣.
- ٢٨ – Renou(Louis): Terminologie grammaticale du sanscrit, Paris, 1942.
- ٢٩ – Troupeâu 5Gérard): Lexique - Index du kitîb de sibawayhi, Paris, 1976.
- ٣٠ – عمر، أحمد مختار، المصدر السابق: ص ٣٤٧.
- ٣١ – الباكرن - كما يعرفه البيروني - " نحو يصح كلامه واشتقاقات تؤدي بهم إلى البلاغة في الكتابة والفصاحة في الخطابة " (البيروني) (أبو الريحان)، في تحقيق ما للهند من مقولة، ص ١٠٤.
- ٣٢ – المصدر السابق، ص ١٠٥.
- ٣٣ – المصدر السابق، الصفحة نفسها.
- ٣٤ – دي بور (ت،ج): تاريخ الفلسفة في الإسلام، ص ٥٦.
- ٣٥ – CF.Fleich (Henri): Traitè de philologie arabe, t1, p 24
- ٣٦ – CF.Loc.cit,et Troupeau (Gérard): Lexique - Index du kitîb du sibawayhi, p 14.

- ٣٧ - براون (ج): إسلام الفرس، ضمن "تراث فارس"، ص ٢٤.
- ٣٨ - انظر ابن النديم، أبو الفرج، الفهرست، ص ص ١٢٢-٣٠٣-٣٠٩-٣٦٤.
- ٣٩ - المهيري، عبدالقادر، خواطر حول علاقة النحو العربي بالمنطق واللغة، ص ٢٧.
- ٤٠ - Troupeau Gérard: Loc.cit.
- ٤١ - Id.loc.ci
- ٤٢ - Manessy - Guitton (Jackielile): L'indo - europén. p 1278.
- ٤٣ - الزبيدي، أبو بكر، طبقات النحويين واللغويين، ص ١٢٧.
- ٤٤ - انظر شاهين، عبد الصبور، في التطور اللغوي، ص ١٢٦ - ١٢٧.
- ٤٥ - الزبيدي، أبو بكر، المصدر السابق، ص ٦٦.
- ٤٦ - الأنباري، أبو البركات، نزهة الألباء، ص ٦٨.
- ٤٧ - السيرافي، أبو سعيد، أخبار النحويين البصريين، ص ٣١.
- ٤٨ - اللغوي، أبو الطيب، مراتب النحويين، ص ١٠٦.
- ٤٩ - الزبيدي، أبو بكر، المصدر السابق، ص ٥٢.
- ٥٠ - المصدر السابق، ص ٧٥ وفيه هذا النص: "حدثنا نصر بن علي الجهضمي قال: لما أراد سيبويه أن يؤلف كتابه قال لأبيه: تعال نحي علم الخليل".
- ٥١ - انظر هارون، عبد السلام، كتاب سيبويه ج ٥، ص ص ٧-١٠٣.
- ٥٢ - الزبيدي، أبو بكر، المصدر السابق، الصفحة نفسها.
- ٥٣ - ابن تيمية، تقي الدين، الصراط المستقيم، ص ١٦٩.
- ٥٤ - الزمخشري، أبو القاسم، المفصل في علم العربية، ص ٢.
- ٥٥ - مدكور، إبراهيم، منطق أرسطو والنحو العربي، ص ٤٢.
- ٥٦ - حسن، عبد الحميد، القواعد النحوية: مادتها وطريقتها، ص ٧٩.
- ٥٧ - عون، حسن، اللغة والنحو، ص ص ٢٤٩ - ٢٥٠.
- ٥٨ - زيدان، جرجي، تاريخ آداب العرب، ج ١، ص ٢١٩.
- ٥٩ - Troupeau (Gérard): lexique - index, p 13.

- ٦٠ - آل ياسين، محمد حسين، الدراسات اللغوية عند العرب إلى بداية القرن الثالث، ص ٨٥.
- ٦١ - انظر: تروبو، جيرار، نشأة النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه، ص ١٣٤.
- ٦٢ - انظر: المصدر السابق، الصفحة نفسها.
- ٦٣ - المصدر السابق، ص ١٣٥.
- ٦٤ - ذكره محمود كناكري في مقدمته لتعريب كتاب كيس فيرستينغ "عناصر يونانية في الفكر اللغوي العربي"، ص ٢٥، نقلاً عن كتاب الأب إقليميس يوسف داود "اللمعة الشهية في نحو اللغة السرياني، ج ١، ص ٢٠٣، ط ١٩٠٤.
- ٦٥ - Troupeau (Gérard): Lexique - Index, p 12.
- ٦٦ - تروبو، جيرار، نشأة النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه، ص ١٣٨.
- ٦٧ - دي بور، ت.ج، تاريخ الفلسفة في الإسلام، ص ٥٦.
- ٦٨ - المصدر السابق، ص ٣٧.
- ٦٩ - أوليري، دي لاسي، مسالك الثقافة الإغريقية إلى العرب، ص ٢٤٧.
- ٧٠ - ابن جلجل، طبقات الأطباء والحكماء، ص ص ٦٨ - ٦٩.
- ٧١ - القفطي، أبو الحسن، إخبار العلماء بأخبار الحكماء، ص ١١٨.
- ٧٢ - ابن أبي أصيبعة، أبو العباس، عيون الأنباء في طبقات الأطباء، ج ١، ص ١٨٤.
- ٧٣ - صاعد، الأندلسي، طبقات الأمم، ص ٥٥.
- ٧٤ - المصدر السابق، الصفحة نفسها.
- ٧٥ - Madkour (Ibrahim): L'organon d'Aristote dans le monde arabe, p 17.
- ٧٦ - مذكور، إبراهيم، منطق أرسطو والنحو العربي، ص ٤٢.
- ٧٧ - Madkour (Ibrahim): L'organon d'Aristote dans le monde arabe, p 17.
- ٧٨ - صاعد، الأندلسي، المصدر السابق، ص ٤٩، وانظر أيضاً: ابن أبي أصيبعة، أبو العباس، المصدر السابق، ج ٣، ص ٣٤١.

- ٧٩ - ضيف، شوقي، المدارس النحوية، ص ٣٠.
- ٨٠ - ذلك في مقال له لمجلة إسلاميك Islamica، عدد ٢، ص ٦٧ سنة ١٩٢٦، انظر: م.ج كارتر: أصول النحو العربي، ص ٦٧، هامش ٥.
- ٨١ - آل ياسين، محمد حسين، الدراسات اللغوية، ص ٩٤.
- ٨٢ - المرتضى، علي، أمالي المرتضى، ج ١، ص ١٣٤.
- ٨٣ - الزبيدي، أبو بكر، طبقات النحويين واللغويين، ص ٤٩.
- ٨٤ - كراوس، باول، التراجم الأرسططالية المنسوبة إلى ابن المقفع، ص ١٠٥.
- ٨٥ - انظر: النديم، أبو الفرج، الفهرست، ص ٣٠٩.
- ٨٦ - كراوس، باول، المصدر السابق، الصفحة نفسها.
- ٨٧ - المصدر السابق، ص ١٠٦.
- ٨٨ - ابن النديم، أبو الفرج، المصدر السابق، ص ٣٠٣.
- ٨٩ - كراوس، باول، المصدر السابق، ص ١٠٥، هامش ٣.
- ٩٠ - المصدر السابق، ص ١١٨.
- ٩١ - ابن النديم، أبو الفرج، المصدر السابق، ص ٣٠٥.
- ٩٢ - المصدر السابق، ص ١٣٢.
- ٩٣ - المصدر السابق، الصفحة نفسها.
- ٩٤ - الجاحظ، أبو عثمان، الحيوان.
- ٩٥ - كراوس، باول، المصدر السابق، ص ١٠٦.
- ٩٦ - ابن النديم، أبو الفرج، المصدر السابق، ص ١١١.
- ٩٧ - الخوارزمي، محمد، مفاتيح العلوم، ص ١٦٧.
- ٩٨ - كراوس، باول، المصدر السابق، ص ١٠٧.
- ٩٩ - ابن النديم، أبو الفرج، المصدر السابق، ص ٣٠٩.
- ١٠٠ - كراوس، باول، المصدر السابق، ص ١٠٦.
- ١٠١ - المصدر السابق، ص ١٠٨.

- ١٠٢ - المصدر السابق، ص ١٠٦.
- ١٠٣ - المصدر السابق، ص ١١٣.
- ١٠٤ - المصدر السابق، ص ١٠٦.
- ١٠٥ - المصدر السابق، ص ١١٢.
- ١٠٦ - المصدر السابق، ص ١٠٧.
- ١٠٧ - ومن أمثلة ذلك الكتاب الذي حققه فخر الدين قباوة سنة ١٩٧٥ استناداً إلى ثلاث نسخ: عنوان الكتاب في أولها "كتاب الجمل في النحو"، وفي ثانیتها "وجوه النصب" وفي ثالثتها "كتاب جمل الإعراب". وتنسب النسختان الأولى والثالثة إلى الخليل بن أحمد ولا تقطع المخطوطة الثانية بهذه النسبة، فقد جاء فيها: "كتاب وجوه النصب ألفه [الخليل بن أحمد] وقيل هو تصنيف... ابن شقير"، وقد نشر فائز فارس هذا الكتاب سنة ١٩٨٧، وحقق عنوان الكتاب وهو "المحلى: وجوه النصب"، ووهن نسبة الكتاب إلى الخليل وأيد نسبه إلى ابن شقير (انظر مقدمة المحقق: المصدر السابق، ص ١١٣).
- ١٠٨ - Cf. Troupeau (Gérard): La logique d' Ibnal - Muqaffes et les origins de la grammaire arabe, p 244
- ١٠٩ - الخوارزمي، محمد، مفاتيح العلوم، ص ١٦٧.
- ١١٠ - البطليوسي، ابن السيد، إصلاح الخلل، ص ١٥.
- ١١١ - كراوس، باول، المصدر السابق، ص ١٥١.
- ١١٢ - المهيري، عبد القادر، خواطر حول علاقة النحو العربي بالمنطق واللغة، ص ٢٨.
- ١١٣ - Troupeau (Gérard): Lexique-Index, p 15.
- ١١٤ - Cf. Pellat (Charles) le mieleiu basirien et la formatoion de Gahid, p 130, n 5.
- وانظر أيضاً المهيري، عبد القادر، المصدر السابق، ص ٢٧.



- ١١٥ - الجمحي، محمد بن سلام، طبقات فحول الشعراء، ج ١، ص ١٢.
- ١١٦ - اللغوي، أبو الطيب، مراتب النحويين، ص ٣١.
- ١١٧ - الزبيدي، أبو بكر، طبقات النحويين واللغويين، ص ٣١، وص ٤٧، وص ٥٥.
- ١١٨ - المهيري، عبد القادر، المصدر السابق، الصفحة نفسها.
- ١١٩ - الزجاجي، أبو القاسم، الإيضاح في علل النحو، ص ٤٨.
- ١٢٠ - السيوطي، جلال الدين، بغية الوعاة، ج ٢، ص ١٨١.
- ١٢١ - التوحيدي، أبو حيان، المقابسات، ص ١١٢.
- ١٢٢ - المصدر السابق، الصفحة نفسها.
- ١٢٣ - المصدر السابق، الصفحة نفسها.
- ١٢٤ - ابن جني، أبو الفتح، المبهج، ص ٣٥.
- ١٢٥ - انظر المهيري، عبد القادر، المصدر السابق، ص ٢٩.
- ١٢٦ - السيوطي، جلال الدين، المصدر السابق، الصفحة نفسها.
- ١٢٧ - Elamarani-Jamel (Abdelali): Logique aristotalicienne et grammaire arabe, p 26.
- ١٢٨ - Merx (Adelbert): L'origine de la grammaire arabe, p18.
- ١٢٩ - Eamarani-Jamel (Abdelali): loc.cit.
- ١٣٠ - Id: loc.cit.
- ١٣١ - Cf. Troupeau (gérard): La logique d'ibn al-Muqaffa et les origines de la grammaire arabe. P p 245-246.
- ١٣٢ - الخوارزمي، محمد، مفاتيح العلوم، ص ١٦٩، وانظر أيضاً الفارابي، أبونصر، الألفاظ المستعملة في المنطق، ص ص ٤١-٤٢، وابن رشد (أبو الوليد)، تلخيص كتاب العبارة، ص ٦١.
- ١٣٣ - الخوارزمي، محمد، المصدر السابق، ص ١٦٦.
- ١٣٤ - ذكره أمين، أحمد، ضحى الإسلام، ج ٢، ص ٢٧٣.

- ١٣٥ - المسدي، عبد السلام، قاموس اللسانيات، ص ٤٧.
- ١٣٦ - الفارابي، أبو نصر، كتاب الألفاظ المستعملة في المنطق، ص ٤٣.
- ١٣٧ - المصدر السابق، الصفحة نفسها.
- ١٣٨ - أرسطو، كتاب العبارة، ص ١٠٠، وانظر: ابن رشد، أبو الوليد، تلخيص كتاب العبارة، ص ٥٩.
- ١٣٩ - سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ١٢.
- ١٤٠ - أرسطو، المصدر السابق، ص ١٠١.
- ١٤١ - سيبويه، المصدر السابق، ص ١٤.
- ١٤٢ - أرسطو، المصدر السابق، الصفحة نفسها.
- ١٤٣ - وممن تعلق بهذا الحد أبو إسحاق الزجاج وأبو بكر ابن السراج وهما من أساتذة أبي القاسم، فقد ذكر ابن فارس في كتاب "الصاحبي"، ص ٩٢ أنه "سئل الزجاج عن حد الاسم فقال: صوت مقطع مفهوم دال على معنى غير دال على زمان ولا مكان". وذكر أبو البقاء العكبري في "مسائل خلافية في النحو"، ص ٤١-٤٢ حد ابن السراج الاسم، وهذه صورته: "هو كل لفظ دل على معنى في نفسه غير مقترن بزمان محصل".
- ١٤٤ - الزجاجي، أبو القاسم، الإيضاح في علل النحو، ص ٤٨.
- ١٤٥ - أرسطو، كتاب العبارة، ص ١٠١.
- ١٤٦ - سيبويه، المصدر السابق، ص ١٢.
- ١٤٧ - أرسطو، المصدر السابق، ص ١٠٨.
- ١٤٨ - ابن رشد، أبو الوليد، تلخيص كتاب العبارة، ص ٦٣.
- ١٤٩ - انظر: المصدر السابق، ص ٦٤، والفارابي، أبو نصر، شرح كتاب العبارة، ص ٣٦.
- ١٥٠ - ابن رشد، أبو الوليد، المصدر السابق، ص ٦٩.
- ١٥١ - الفارابي، أبو نصر، المصدر السابق، الصفحة نفسها.
- ١٥٢ - أرسطو، كتاب العبارة، ص ١٠١-١٠٢.

- ١٥٣ - الفارابي، أبو نصر، المصدر السابق، الصفحة نفسها.
- ١٥٤ - انظر: الفارابي، أبو نصر، الألفاظ المستعملة في المنطق، ص ٤١، وابن رشد، أبو الوليد، المصدر السابق، ص ٦١.
- ١٥٥ - ابن سينا، أبو علي، الشفاء، ج ٣، ص ١٧.
- ١٥٦ - المهيري، عبد القادر، من الكلمة إلى الجملة، ص ١١٣، هامش ١٣، وانظر أيضاً عاشور (المنصف) ملاحظات في رسالة سيبويه: مقدمة لأصول النحو النظرية، ص ٥٥٤.
- ١٥٧ - أرسطو، فن الشعر، تعريب عبد الرحمن بدوي، ص ٥٦.
- ١٥٨ - سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ١٢.
- ١٥٩ - دحلان، أحمد زيني، شرح متن الأجرومية، ص ٥، وانظر - في ما يتعلق بأصرب الحروف -: الزجاجي، أبو القاسم، الإيضاح في علل النحو، ص ٥٤.
- ١٦٠ - المصدر السابق، الصفحة نفسها.
- ١٦١ - المصدر السابق، ص ١٧.
- ١٦٢ - المصدر السابق، ص ١٣.
- ١٦٣ - المصدر السابق، ج ٢، ص ٢١٥.
- ١٦٤ - المصدر السابق، ص ٢٣١.
- ١٦٥ - المصدر السابق، ص ٣٠٩.
- ١٦٦ - البطليوسي، ابن السيد، إصلاح الخلل، ص ٣١.
- ١٦٧ - السيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه: ج ١، ص ٥٢.
- ١٦٨ - ابن فارس، أحمد، الصحابي في فقه اللغة، ص ٩٥.
- ١٦٩ - فيرستينغ، كيس، عناصر يونانية في الفكر اللغوي العربي، ص ١٠٠.
- ١٧٠ - سيبويه، المصدر السابق، ج ١، ص ١٢.
- ١٧١ - المصدر السابق، ص ١٥.

- ١٧٢ - المصدر السابق، الصفحة نفسها.
- ١٧٣ - المصدر السابق، ص ١٧.
- ١٧٤ - الزجاجي، أبو القاسم، الأمازي، ص ٨٩ - ٩٠.
- ١٧٥ - انظر: فيرستينغ، كيس، المصدر السابق، الصفحة نفسها، هامش ٥٣.
- ١٧٦ - Merx(Adelbert) L' origine de la grammaire arabe, p 19.
- ١٧٧ - البطليوسي، ابن السيد، المصدر السابق، ص ٣١.
- ١٧٨ - المصدر السابق، الصفحة نفسها.
- ١٧٩ - Cf. Troupeau(Gérard): la logique d'Ibn al - Muqaffa, p 247.
- ١٨٠ - Cf. Id: Lexique - Index p 60- 61.
- ١٨١ - الزمخشري، جار الله، المفصل في علم العربية، ص ٢٨٣.
- ١٨٢ - Merx (Adeldert): Op.cit, p 18.
- ١٨٣ - يذهب المستشرق الفرنسي (جان باتريك قيوم) إلى أنّ هذا المفهوم - وهو دلالة الحرف على معنى في غيره - لم يظهر عند النحاة إلا في أواسط القرن الرابع الهجري، انظر: ( le discours tout entire et nom, verbe et particule,p28)، والحق أنه ظهر قبل ذلك، في "إصلاح الخلل للبطليوسي" نجد هذا النص "قال محمد بن الوليد: "يستدل على الحرف بأنه وصلة شيء إلى شيء"، ص ٢٩.
- ١٨٤ - السيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيوييه، ج ١، ص ٥٢، وانظر: البطليوسي، ابن السيد، إصلاح الخلل، ص ٣١.
- ١٨٥ - الزجاجي، أبو القاسم، الإيضاح في علل النحو، ص ٤٤.
- ١٨٦ - Merx(Adelbert):op.cit,p15
- ١٨٧ - Id:op.cit,p14
- ١٨٨ - كارتر، م، ج، أصول النحو العربي، ص ٤٧٠، هامش ٣٧.
- ١٨٩ - المصدر السابق، ص ٤٥٦.
- ١٩٠ - ابن يعيش، موفق الدين، شرح المفصل، مج ٢، ج ٨، ص ٢، وقد أوهم ابن يعيش أن ذلك من انتقاده، والحق أنه نقله نقلاً حرفياً - أو يكاد - عن أبي

- البقاء العكبري (ت ٦١٦) فقد قال في المتبع، ج ١، ص ١٣٠، وهو يشرح قول ابن جنبي: والحرف ما جاء لمعنى في غيره: "إن لفظة (يدل) أولى من لفظة جاء؛ لأن الدال على الشيء كاشف عن حقيقته، و"وما جاء لغيره" تبين علة المجيء به، وعلة الشيء غيره".
- ١٩١ - سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ١٣.
- ١٩٢ - cf. Elamrani jamel, logique, p123.
- ١٩٣ - Merx (Adelbert): op, cit, p22.
- ١٩٤ - انظر أرسطو، الخطابة، الترجمة العربية القديمة، ص ١٩٨-١٩٩. وانظر: فيرستينغ، كيس، عناصر يونانية في الفكر اللغوي العربي، ص ١٢٥.
- ١٩٥ - انظر: تروبو، جرار، نشأة النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه.
- ١٩٦ - cf. potier (Bernard) les langues du monde, p244.
- ١٩٧ - المهيري، عبدالقادر، خواطر حول علاقة النحو العربي بالمنطق واللغة، ص ٢٥.
- ١٩٨ - مونين، جورج، تاريخ علم اللغة، ص ٨٨.
- ١٩٩ - Madkour (ibrahim): l'organon d'aristote dans le monde arabe, p18
- ٢٠٠ - المصدر السابق، الصفحة نفسها، وقد ذكر ابن النديم أن لحنين بن إسحاق كتاب أحكام الإعراب على مذاهب اليونانيين (الفهرست، ص ٣٥٣).
- ٢٠١ - فيرستينغ، كيس، عناصر يونانية في الفكر اللغوي العربي، ص ٥٦
- ٢٠٢ - المصدر السابق، ص ٥٦.
- ٢٠٣ - المصدر السابق، ص ٥٨.
- ٢٠٤ - المصدر السابق، الصفحة نفسها.
- ٢٠٥ - المصدر السابق، الصفحة نفسها.
- ٢٠٦ - المصدر السابق، ص ٩٤.
- ٢٠٧ - المصدر السابق، ص ٣٢.
- ٢٠٨ - المصدر السابق، ص ٥٣.

- ٢٠٩ - المصدر السابق، ص ١١٤.
- ٢١٠ - المصدر السابق، ص ٣٢.
- ٢١١ - المصدر السابق، والصفحة نفسها.
- ٢١٢ - المصدر السابق، ص ٦٢.
- ٢١٣ - المصدر السابق، ص ٣٥.
- ٢١٤ - انظر: الزجاجي، أبو القاسم، الإيضاح في علل النحو، ص ٤٥.
- ٢١٥ - انظر: التوحيدي، أبو حيان، المقابسات، ص ٢٢٢-٢٦١-٢٦٢.
- ٢١٦ - انظر: التوحيدي، أبو حيان، الإمتاع والمؤانسة، ج ١، ص ٧٦.
- ٢١٧ - انظر: ابن فارس، أحمد، الصحابي في فقه اللغة، ص ١٦ وما بعدها.
- ٢١٨ - انظر: مودين، جورج، تاريخ علم اللغة، ص ٨٨.
- ٢١٩ - الفارابي، أبو نصر، الألفاظ المستعملة في المنطق، ص ٤٢.
- ٢٢٠ - Madkour(ibrahim);l'organon d'aristote dans le monde,p18.
- ٢٢١ - كارتر، م.ج، أصول النحو العربي، ص ٤٤٥.
- ٢٢٢ - فرستيغ، كيس، عناصر يونانية في الفكر اللغوي العربي، ص ٣١.
- ٢٢٣ - المصدر السابق، ص ٦٢-٦٣.
- ٢٢٤ - المصدر السابق، ص ٣٦.
- ٢٢٥ - كارتر، م.ج، أصول النحو العربي، ص ٤٤٣.
- ٢٢٦ - المصدر السابق، ص ٤٥١.
- ٢٢٧ - تروبو، جرار، نشأة النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه، ص ١٣٥.
- ٢٢٨ - المصدر السابق، ص ١٣٥.
- ٢٢٩ - المصدر السابق، ص ١٣٨.
- ٢٣٠ - كارتر، م.ج، المصدر السابق، ص ٤٥٣.
- ٢٣١ - فيرستيغ، كيس، المصدر السابق، ص ٣٠٣.
- ٢٣٢ - المصدر السابق، الصفحة نفسها.

## المصادر والمراجع

- ١ - المصادر القديمة:
  - ١ - ١ - المصادر القديمة العربية:
    - ١ - الأستراباذي، رضي الدين، شرح الرضي على الكافية، عمل يوسف حسن، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ١٩٧٣.
    - ٢ - ابن أبي أصيبعة، موفق الدين، عيون الأنباء في طبقات الأطباء، ط ٤، دار الثقافة، بيروت، ١٩٨٧.
    - ٣ - الأنباري، أبو البركات:
      - أسرار العربية، تحقيق بركات يوسف هبود، ط ١، بيروت، ١٩٩٩.
      - الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الباز للنشر والتوزيع، مكة المكرمة، د.ت.
      - نزهة الأنبياء في طبقات الأدباء، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، ط ١، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، ١٩٦٧.
    - ٤ - البطليوسي، عبد الله، إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي، تحقيق حمزة عبد الله النشروني، ط ١، دار المريخ، الرياض، ١٩٧٩.
    - ٥ - البغدادي، عبد القادر، خزانة الأدب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، القاهرة، ١٩٦٧-١٩٨٦.
    - ٦ - البيروني، أبو الريحان، في تحقيق ما للهند من مقولة مقبولة في العقل أو مرذولة، ط ٢، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند، ١٩٥٨.
    - ٧ - التوحيدي، أبو حيان:
      - الإمتاع والمؤانسة، تحقيق أحمد أمين وأحمد الزين، دار مكتبة الحياة، بيروت د.ت.

- المقابسات، تحقيق توفيق حسين، ط ٢، دار الآداب، بيروت، ١٩٨٩.
- ٨ – ابن تيمية، تقي الدين، الصراط المستقيم، ط ١، القاهرة، ١٣٦٩هـ.
- ٩ – الجاحظ، أبو عثمان، كتاب الحيوان، تحقيق عبد السلام محمد هارون، القاهرة، ١٩٦٥.
- ١٠ – ابن جليل، أبو داود، طبقات الأطباء والحكماء، ط ١، القاهرة، ١٩٥٥.
- ١١ – ابن جنبي، عثمان:
- الخصائص، تحقيق عبد الحليم النجار، ط ٢، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، دت.
- سر صناعة الإعراب، تحقيق حسن هنداوي، ط ١، دار العلم، دمشق، ١٩٨٥.
- اللمع في العربية، تحقيق حامد المؤمن، ط ٢، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٥.
- المبهج في تفسير أسماء شعراء ديوان الحماسة، مطبعة الترقى، دمشق، ١٣٤٨هـ.
- ١٢ – الجمحي، ابن سلام، طبقات فحول الشعراء، تحقيق محمود محمد شاكر، ط ٢، مطبعة المدني القاهرة، ١٩٧٤.
- ١٣ – الخليل، أبو عبد الرحمن، كتاب العين، تحقيق إبراهيم السامرائي ومهدي المخزومي، ط ١، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ١٩٨٨.
- ١٤ – الخوارزمي، محمد، مفاتيح العلوم، تحقيق إبراهيم الأبياري، ط ١، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٤.
- ١٥ – مكرر دحلان، أحمد زيني، شرح السيد أحمد زيني دحلان على متن الأجرومية في علم العربية، المكتبة الشعبية بيروت. دت.
- ١٦ – ابن رشد، أبو الوليد، تلخيص كتاب العبارة، تحقيق محمود قاسم، ط ١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨١.



- ١٧ - الزبيدي، أبو بكر، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، ط ٢، دار المعارف القاهرة، ١٩٨٤.
- ١٨ - الزجاجي، أبو القاسم:  
- الأمالي، ط ٢، المطبعة المحمودية، القاهرة، ١٩٢٥.  
- الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، ط ٢، دار النفائس، بيروت، ١٩٧٣.
- كتاب الجمل في النحو، تحقيق علي توفيق الحمد، ط ١، مؤسسة الرسالة ودار الأمل، بيروت وعمان، ١٩٨٤.
- ١٩ - الزمخشري، جار الله، **المفصل في علم العربية**، تحقيق محمد بدر الدين النعساني، دار الجيل، بيروت، د.ت.
- ٢٠ - ابن السراج، أبو بكر، **الأصول في النحو**، تحقيق عبد الحسين الفتلي، ط ١، مطبعة النعمان بالنجف ومطبعة الأعظمي ببغداد، ١٩٧٣.
- ٢١ - سيبويه، كتاب سيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط ١، دار الجيل، بيروت، ١٩٩١.
- ٢٢ - السيرافي، أبو سعيد:  
- أخبار النحويين البصريين، تحقيق محمد إبراهيم البناء، ط ١، دار الاعتصام، القاهرة، ١٩٨٥.
- شرح كتاب سيبويه، ج ١، تحقيق رمضان عبد التواب ومحمود فهمي حجازي ومحمد هاشم عبد الدائم، ط ١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٦، ج ٢، تحقيق رمضان عبد التواب، ط ١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٠.
- ٢٣ - ابن سينا، أبو علي، **كتاب الشفاء**، تحقيق محمود الخضيرى وإبراهيم مذكور، القاهرة، ١٩٧٠.

- ٢٤ - السيوطي، جلال الدين:  
 - الأشباه والنظائر في النحو، ط ١، دائرة المعارف العثمانية، حيد آباد الدكن، ١٣٥٩هـ.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، د.ت.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق بدر الدين النعساني، دار المعرفة، بيروت، د.ت.
- ٢٥ - ابن شقير، أحمد، المحلى: وجوه النصب، تحقيق: فائز فارس، ط ١، بيروت، ١٩٨٧.
- ٢٦ - صاعد، الأندلسي، طبقات الأمم، تحقيق لويس شيخو، ط ١، بيروت، ١٩١٢.
- ٢٧ - العكبري، أبو البقاء، مسائل خلافية، تحقيق محمد خير الحلواني، ط ٢، دار المأمون للتراث، دمشق، د.ت.
- ٢٨ - اللغوي، أبو الطيب، مراتب النحويين، تحقيق أبي الفضل إبراهيم، ط ٢، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، ١٩٧٤.
- ٢٩ - الفارابي، أبو نصر:  
 - شرح كتاب أرسطو طاليس في العبارة، تحقيق W KUTSCH و S.MARROW ط ١، بيروت، ١٩٦٠.
- كتاب الألفاظ المستعملة في المنطق، تحقيق محسن مهدي، ط ١، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٩٦٨.
- ٣٠ - ابن فارس، أحمد، الصحابي في فقه اللغة، تحقيق أحمد صقر، ط ١، مكتبة البابي الطبي، القاهرة، ١٩٧٧.
- ٣١ - الفارسي، أبو علي، المسائل العسكرية، تحقيق محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، ط ١، مطبعة المدني، القاهرة، ١٩٨٢.

٣٢ - القفطي، جمال الدين، إخبار العلماء بأخبار الحكماء، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٣٢٦هـ.

٣٣ - المررد، أبو العباس، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت، دت.

٣٤ - المرتضى، علي، أمالي المرتضى، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، ط ١، القاهرة، ١٩٥٤.

٣٥ - مكرر النديم، أبو الفرج، الفهرست، تحقيق: رضا تجدد، ط ٣، دار الميزة، بيروت، ١٩٨٨.

٣٦ - ابن يعيش، موفق الدين، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، دت.

#### ١ - ٢ - المصادر القديمة المعربة:

٣٧ - أرسطو:

- الخطابة، الترجمة العربية القديمة، تحقيق عبد الرحمن بدوي، وكالة المطبوعات بالكويت ودار القلم، بيروت، ١٩٧٩.

- فن الشعر، ترجمه عن اليونانية وشرحه وحقق نصوصه عبد الرحمن بدوي، ط ٢، دار الثقافة، بيروت، ١٩٧٣.

- كتاب أرسطو طاليس في الشعر، نقل أبي بشر متى بن يونس القنائي، تحقيق عبد الرحمن بدوي، ط ٢، دار الثقافة، بيروت، ١٩٧٣.

- كتاب العبارة، نقل إسحاق بن حنين، ضمن منطق أرسطو، مج ١، تحقيق عبدالرحمن بدوي، ط ١ - وكالة المطبوعات بالكويت ودار القلم ببيروت، ١٩٨٠.

#### ١ - ٣ - المصادر القديمة بغير العربية:

38 - Aristote: Poétique, ed.et trad. J. Hardy, Paris, 1967.

39 - Panini: La Grammaire de Panini, trad. Louis. renou, Paris, 1948.

40 - Trace (Dioysos de-) Grammaire ... éd.et trad. M. Gabriel, Paris, 1830.

## ٢ - المراجع الحديثة:

## ٢ - ١ - المراجع الحديثة العربية:

- ٤١ - آل ياسين، محمد حسين، الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، ط ١، دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٨٠.
- ٤٢ - أمين، أحمد، ضحى الإسلام، ط ٥، دار الكتاب العربي، بيروت، د.ت.
- ٤٣ - تروبو، جيرار، نشأة النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، مج ١، عمان ١٩٧٨، ص ١٢٥-١٣٨.
- ٤٤ - الحاج صالح، عبدالرحمن، النحو العربي ومنطق أرسطو، مجلة كلية الآداب (جامعة الجزائر)، ع ١، الجزائر، ١٩٦٤، ص ٦٧-٨٦.
- ٤٥ - حسن، عبدالحميد، القواعد النحوية: مادتها وطريقتها، ط ٢، الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٣.
- ٤٦ - الحلواني، محمد خير، بين منطقي أرسطو والنحو العربي في تقسيم الكلام، مجلة المورد، مج ٩، ع ١، بغداد، ١٩٨٠، ص ١٩-٢٦.
- ٤٧ - حمزة، حسن، في القراءة المنطقية لنصوص النحو، حوليات الجامعة التونسية، ع ٤٦، كلية الآداب، جامعة منوبة، تونس، ٢٠٠٢، ص ٥٦١-٥٨١.
- ٤٨ - الراجحي، عبده، النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج، ط ١، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٦.
- ٤٩ - زيدان، جرجي، تاريخ آداب اللغة العربية، ط ٢، دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٧٨.
- ٥٠ - الساقى، مصطفى فاضل، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، ط ١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٧٧.
- ٥١ - شاهين، عبد الصبور، في التطور اللغوي، ط ٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥.
- ٥٢ - ضيف، شوقي، المدارس النحوية، ط ١، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٨.

- ٥٣ - عاشور، المنصف:
- ظاهرة الاسم في التفكير النحوي: بحث في مقولة الاسمية بين التمام والنقصان، ط ١، منشورات كلية الآداب، منوبة، تونس، ١٩٩٩.
- ملاحظات في رسالة سيبويه: مقدمة لأصول النحو النظرية: حوليات الجامعة التونسية، ع ٤٦، كلية الآداب، جامعة منوبة، تونس، ٢٠٠٢، ص ٥٤٩ - ٥٥٩.
- ٥٤ - عمر، أحمد مختار:
- البحث اللغوي عند الهنود، ط ١، دار الثقافة، بيروت، ١٩٧٢.
- البحث اللغوي عند العرب، ط ١، مطابع سجل العرب، القاهرة، ١٩٧١.
- ٥٥ - عون، حسن، اللغة والنحو: دراسات تاريخية وتحليلية ومقارنة، ط ١، مطبعة رويال، الإسكندرية، ١٩٥٢.
- ٥٦ - مدكور، إبراهيم، منطق أرسطو والنحو العربي، مجلة مجمع اللغة العربية، ع ٧، القاهرة، ١٩٥٣، ص ٣٣٨-٣٤٦.
- ٥٧ - المهيري، عبد القادر:
- خواطر حول علاقة النحو العربي بالمنطق واللغة، حوليات الجامعة التونسية، ع ١٠. تونس ١٩٧٣، ص ٢١-٣٦.
- نظرات في التراث اللغوي العربي، ط ١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٣.
- من الكلمة إلى الجملة: بحث في منهج النحاة، ط ١، مؤسسة عبد الكريم بن عبد الله، تونس، ١٩٩٨.
- ٥٨ - الندوي، محمد إسماعيل، تاريخ الصلات بين الهند والبلاد العربية، ط ١، بيروت، د.ت.
- ٥٩ - النفاخ، أحمد راتب، فهرس شواهد سيبويه، ط ١، بيروت، ١٩٧٧.

## ٢ - ٢ - المراجع الحديثة العربية:

- ٦٠ - أوليري، ديلاسي، مسالك الثقافة اليونانية إلى العرب، تعريب تمام حسان، ط١، الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٩.
- ٦١ - براون، ج، إسلام الفرس، ضمن "تراث" فارس، تعريب محمد كفاقي وزملائه، القاهرة، ١٩٥٩.
- ٦٢ - بروكلمان، كارل، تاريخ الأدب العربي، ج١، تحقيق عبد الحليم النجار، ط٤، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٧.
- ٦٣ - بور، ت.ج.دي، تاريخ الفلسفة في الإسلام، تعريب محمد عبد الهادي أبي ريدة، ط١، القاهرة، ١٩٣٨.
- ٦٤ - فيرستينغ، كيس، عناصر يونانية في الفكر اللغوي العربي، تعريب محمود كناكري، ط١، عمان، ٢٠٠٠.
- ٦٥ - كارتر، م ز ج، أصول النحو العربي، تعريب عبد الهادي عبد العال حنيش، ضمن كتاب "من قضايا الفكر الإسلامي كما يراها بعض المستشرقين (مشارك)، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ١٩٨٨، ص ٤٣٩-٤٧٢.
- ٦٦ - كراوس، بول، التراجم الأرسطاليسية المنسوبة إلى ابن المقفع، ضمن "التراث اليوناني في الحضارة الإسلامية"، "دراسات لكبار المستشرقين"، ألف بينها وترجمها عن الألمانية والإيطالية عبد الرحمن بدوي، وكالة المطبوعات بالكويت ودار القلم ببيروت، ١٩٨٠، ص ١٠١-١٢٠.
- ٦٧ - المسدي، عبد السلام، قاموس اللسانيات، ط١، الدار العربية للكتاب، ليبيا/تونس، ١٩٨٤.

## ٢ - ٣ - المراجع الحديثة بغير العربية:

- 68 - Arnaldes (Roger):  
L'influence de la traduction d' Aristote sur l'évolution de la langue arabe, Acte d u Congrès de L'association Guillaume Budé, Lyon, 1958.
- 69 - Benveniste (Emile):  
Problèmes de linguistique générale, t 1, Gallimard, Paris, 1966.

- 70 - Brockelmann (Carl):  
Geachichte der arabischen literature Bd I-II, Leiden 1943-1949.
- 71 - Brockelmann (Carl):  
Supplement I-III, Leiden, 1937-1942.
- 72 - Carter (M.G)  
Les origins de la grammaire arabe, traduit de l'anglais par y. Moubarak, in Revue des Etudes Islamiques, R.E.I, tXL, Paris, 1972, pp 69-97.
- 73 - Elamrani-Jamal (Abdelali):  
Logique aristotélicienne et Grammaire arabe (Etude et Documents Librairie philosophique J. Vrin, Paris, 1983.
- 74 - Filliozat (Pierre Sylvain):  
Grammaire sanscrite paninienne, Picard, Paris, 1988.
- 75 - Fleisch (Henri):  
Traiṭ de Philologie arabe, Vol I, Imp. Catholique, Beyrouth, 1961.
- 76 - Geoor (khalil):  
les categories d'Aristote dans leurs Versions syro-arabes, Beyrouth, 1948.
- 77 - Gibb (H.A.R): Arabic literature. oxford, 1963.
- 78 - Guillaume (jean-patrick):  
Le discours tout entier est nom, verbe et particule: élaboration et constitution de la théorie des parties du discours dans la tradition grammaticale arabe in langage 92, 23 année, paris, didier/ larousse, 1988, pp 25-36.
- 79 - Lyons (John):  
linguistique generale, larousse, paris, 1970.
- 80 - Madkour (Ibrahim):  
L'organon d'Aristote dans le monde arabe: ses traductions, son étude et ses applications, librairie philosophique. j. yrin, paris, 1969.
- 81 - manessy-Guitton (Jacqueline):  
L'indoeuropeen, in Martinet (Andre) [Ed]: le langage, Encyclopedie de la pleiade, Gallimard, paris, 1968, pp 1240-1287.
- 82 - Mehiri (Abdelkader):  
Les theories grammaticales d'Ibn Ginni, publication de l'universite de Tunis, Tunis, 1973.

- 83 - Mehiri(Abdelkader):  
Les theories linguistiques arabe, in introduction a' la linguistique moderne,Centre d'Etude et de Recherche Economique et Sociales, Tunis,1973-1974.
- 84 - Merx (Adelbert):  
L'origine de la grammaire arabe,Bulltin de L'Institut Egyp sien, le Caire,1891.
- 85 - Pottier (Bernard):  
Les langues dans le monde,[Ed]le langage,C.E.P.L,Paris,1973, pp226-249.
- 86 - Renou(Louis):  
Terminologie grammaticale du sanscrit,paris,1976.
- 87 - Troupeau (Gerard):  
Laxique-index du Kitabe de Sibawayh,Klincksieck, paris, 1976.
- 88 - Troupeau (Gerard):  
La logique d'Ibn al Muqaffaa et les origines de la grammaire arabe,fasc.2-3,1981,pp.242-250.
- 89 - Versteegh(C.H.M):  
Grec elements in arabic linguistic thinking,leiden-Brill,,1977.
- 90 - Weiss(B):  
A Theory of the parts of speech in arabic, Arabica,n\* 85,t 23,fasc1,maison neuve- Larousse,pp23-36.